آثر العلاقات التركية الإيرانية على الأمن القومي العربي

اعداد الباحث

محمد أحمد توفيق إبراهيم غنيم باحث دكتوراة

إشراف

أ. د. جمال سلامه علي
أستاذ العلوم السياسية جامعة السويس

د . أحمد جلال محمود
مدرس العلوم السياسية جامعة السويس

الملخص :

إن التعرف على البعد الجيوسياسي يساعد على رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية السائد إلى حد كبير، لما له من تأثير على صور التفاعل الدولي من تعاونية أو صراعية أو مزيجا منها معا، ولا تأتى أهمية المنطقة العربية من مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وفرة خيراتها وثرواتها فحسب، بل من موقعها المتميز، ولذلك فقد شكلت عبر التاريخ بؤرة استراتيجية ما بين الإمبراطوريات، وأصبح الاستحواذ على النفوذ الإقليمي فيها بمثابة انعكاس للنفوذ العالمي، ويشير إلى الدول الكبرى الأقوى تأثيرا، كما بات انحسار النفوذ فيها بشكل دليلا على انحسار النفوذ العالمي لهذه الدول الكبرى. وفي هذا الإطار شهدت الحالة الجيوسياسية الجديدة في المنطقة صعودا إيرانيا – تركيا مقابل تراجع المشروع العربي. تستند الركائز الرئيسية للاستراتيجية التركية والإيرانية تجاه المنطقة العربية على المصالح القومية لكليهما، وتدعمهما بالقاعدة الدينية والمذهبية السنية والشيعية وتستثمر في تحقيق أهدافها موقعهما الاستراتيجي بما يعزز نفوذهما الإقليمي، كما أن الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران الحالي والمستقبلي مرهون بالكثير من العوامل الحاكمة لهما وطبيعة الضغوط التي تواجههما، خاصة وأن المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ ساهمت في تعزيز نفوذهما الإقليمي، من ناحية أخرى نجد أنه برغم اختلاف

اســـتراتيجيتهما الإقليمية تجاه المنطقة العربية نجد أن هناك حالة فريدة من العلاقات بينهما مكنتهما من الاتفاق على الكثير من المحددات العامة التي من شـــأنها تجاوز خلافاتهما، وذلك في ظل الإدراك المتبادل بأن المواجهة المباشرة بينهما ستسبب الكثير من الخسائر لمصالحهما القومية والإقليمية والدولية، كما زادت الثورات العربية من التنافس التاريخي بين تركيا وإيران، وهما دولتان من أقوى الدول في الشرق الأوسط. ورغم أن التعاون الاقتصادي بين البلدين قد تحسَّن في السنوات العشر الماضية، فإن الخلافات بين تركيا وإيران تزايدت بشأن عدد من القضايا في الشرق الأوسط، وخاصةً القضية السورية. وتقدم العلاقة بين هذين البلدين المهمين بعض الفرص، فضلاً عن التحديات، لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

الكلمات الدالة :

السياسة الخارجية – العلاقات الدولية – الأمن القومى .

Abstract :

Recognizing the geopolitical dimension helps to draw and define the prevailing pattern of international relations to a large extent because of its impact on the forms of international interaction, such as cooperation or conflict, or a combination of them.The importance of the Arab region doesn't come from its geographical area, the size of its population, or the abundance of its bounties and wealth. Rather, because of its distinguished location, it has served as a strategic focal point between empires throughout history, and the acquisition of regional influence in it has become a reflection of global influence, and refers to the major countries with the most powerful influence, and the decline of influence in them has become evidence of the decline in the global influence of these major countries.In this context, the new geopolitical situation in the region witnessed an Iranian-Turkish rise in return for the decline of the Arab project.The main pillars of the Turkish and Iranian strategy towards the Arab region are based on the national interests of both of them, support them on a religious and sectarian basis (Sunni & Shiite), and invest in achieving their goals through their strategic position in a way that enhances their regional influence.The regional roles of both Turkey and Iran depend on many factors governing them and the nature of the pressures that face them, especially since the regional changes that the Arab region has witnessed since 2011 have contributed to the strengthening of their regional influence. On the other hand, we find that despite their different regional strategies

towards the Arab region, there is a unique case of relations between them that enabled them to agree on many general determinants that would overcome their differences, in light of the mutual realization that direct confrontation between them will cause many losses to their national, regional, and international interests.The Arab revolutions have also increased the historical rivalry between Turkey and Iran, two of the most powerful countries in the Middle East. Although economic cooperation between the two countries has improved in the past ten years, differences between Turkey and Iran have increased on a number of issues in the Middle East, especially the Syrian issue.The relationship between these two important countries presents some opportunities, as well as challenges, to US interests in the region.

Key words :
Foreing Policy - International Relations – National Security .

مقدمة :

منذ عام ٢٠١١ ومع اندلاع ثورات الربيع العربى نجد أن العلاقات التركية الإيرانية قد مرت بمراحل متفاوته من الشد والجذب، حيث سعى كلا الجانبين لفرض استرتيجية على المنطقة العربية والتي يحكمها ويسيطر عليها الطابع الدينى والطائفى، وبالعودة إلى العلاقات بين الجانبين والتى تتميز منذ قديم الأذل بالتنامى والتعارض طبقاً لما يحكمها من مصالح وأهداف لكليهما، ومع تزايد وانتشار الإضرابات و الضغوط الداخلية والخارجية بالمنطقة وتنامى الدعوات بالتغيير وانطلاق شرارة الاحتجاجات، أصبحت المنطقة العربية رقعة من جديد للتنافس بينهما ، مما أدى إلى زيادة التوتر والخلافات حول العديد من القضايا بالمنطقة، إلا أن الطرفين قد حافظا على الحد الأدنى من التفاهمات لضمان عدم الوصول إلى الصدام المباشر أو الصراع المسلح، تأثرت العلاقات التركية الإيرانية بعد عام ٢٠١١ بالعديد من المتغيرات التي جعلت من هذه العلاقات تتميز بنوع من التعاون والاختلاف وذلك بسبب المتغيرات التي أظهرت ما تقوم عليه توجهات وسياسات تلك الدولتين، كانت المُنافسة بين الدولتين حول مناطق النفوذ هي السمة الغالبة في تلك المدة لكن المصالح المشتركة بين الدولتين خلفت سياسة قائمة على أساس التوازن، ولاسيما أن العلاقات التركية الإيرانية كانت قائمة على أساس الفهم والإدراك، والسياسة الايجابية التي انتهجها الطرفان أحالت دون وقوع صدام مباشر .علاوةً على ذلك، فإنَّ عددًا من التطورات

الإقليمية، بما في ذلك الثورة في سوريا، والتنافس على العراق، قد أثار الخلاف، والتوتر بين البلدين. لم توقف خلافاتهما حول القضـــايا الإقليمية، وجود تعاونٍ بين إيران وتركيا وحوار على القضـــايا الســـياســـية، والاقتصـــادية بين البلدين. في الواقع، من أجل تعزيز العلاقات بينهما، وافقت أنقرة، وطهران على تأســـيس مجلس التعاون رفيع المســـتوى، ووقعتا اتفاق التجارة التفضيلية في يناير عام ٢٠١٤، فعلى الرغم من الخلاف بين الطرفين فيما يخص الأزمة الســـورية ودعم الجانب الإيرانى لنظام الأســـد، مقابل دعم الجانب التركى للثورة الســـورية وفصـــائل المقاومة، فإن الجانب التركى قد برز كداعم لإيران فيما يخص الملف النووى الإيرانى، والعمل كوســـيط مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لخفض حدت التوتر بين الجانبين، ولا يختلف الموقف في العراق عن ســـوريا، فقد ســـعت الدولتان للحصـــول على تأييد داخل العراق وخاصـــة بعد انســـحاب الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٣، مما مكن الدولتين من ممارســـة دورهما بالعراق دون عائق مباشـــر، إلا أن الدور الإيراني كان أقوى من الدور التركى نظراً للقبول الذى تتمتع به إيران لدى القوى العراقية، كما برزت الأزمة اليمنية كساحة جديدة للخلاف المذهبى بين الطرفين، إلا أنه لم يكن جلياً بشكل واضح نظراً للعديد من العوامل الجيوسياسية والإيدولوجية، والتى ساهمت فى بروز الدور الإيرانى الداعم للحوثيين، مقابل تراجع الدور التركى باليمن مع الحفاظ على التواجد غير مباشر من خلال القوى الناعمة وتقديم المساعدات للشعب اليمنى، ومع ظهور الأزمة الخليجية في ٢٠١٧، فقد تســـابق الطرفين على دعم قطر فى مواجهة الرباعي العربي في كافة المجالات في محاولة منهما لتأجيج الصراع وخلخلة الترابط والوحدة العربية.

أهمية الدراسة :

تعد هذه الدراســـة من الدراســـات الهامة نظراً لما تمثله حركة التفاعلات بين تركيا وإيران كونها عنصـــراً مهماً من عناصـــر اســـتقرار أو عدم إســـتقرار بيئة هذه التفاعلات، إذ تكون للتوافق والخلاف بين طرفى العلاقـة آثـار كبيرة لا يمكن تجـاهلهـا على توازن القوى فى المنطقة العربية، كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية حركة التفاعلات هذه وآثارها، وفى ضوء الدور الأســـاســـى الذى تلعبه كل من تركيا وإيران، ســـواء فى منطقة الخليج أو فى عموم

المنطقة العربية عامة، وتقدم هذه الدراسة لصانع القرار والجهات المعنية بشأن العلاقات التركية الإيرانية كيفية فهم طبيعة العلاقات بين البلدين ، وكيف استطاعت الدولتان توظيف مواردهم الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافهما، وتاثير ذلك على الأمن القومى العربى.

أهداف الدراسة :

١- التعرف على المحددات التى تحكم العلاقة بين البلدين .

٢- دوافع العلاقات الإيرانية التركية والمحددات الحاكمة فى العلاقات بين تركيا وإيران.

٣- تحديد مدى قدرة تركيا وإيران على التمدد داخل المنطقة العربية بصفة عامة.

٤- تحليل أثر العلاقات التركية الإيرانية على الأمن القومى العربى منذ عام ٢٠١١.

مشكلة بحثية :

تمثل مشكلة الدراسة فى الإجابة على التساؤل المتعلق بمدى تأثير العلاقات التركية – الإيرانية منذ عام ٢٠١١م على الأمن القومى العربى، من خلال استقراء وتحليل الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران تجاه المنطقة العربية، والتى شهدت حالة من التنافس بينهما للهيمنة والسيطرة على ثروات البلدين.

إذا كانت السياسة الخارجية للدول تقوم على المصالح والعلاقات الدولية، فإن السياسة الخارجية للقوى الإقليمية غير العربية وخاصة (تركيا – إيران) فى الفترة الأخيرة قامت على مجموعة من المحددات والأبعاد والعوامل، التى راهنت عليها كلًا منهما، والتى تهدف إلى تحقيق دور إقليمى فى قيادة المنطقة العربية، متمثلًا فى تدخلات مباشرة فى بعض الدول المضطربة، أوغير مباشرة فى كثير من الدول العربية، التى تمثل امتدادا طبيعيًا، وقضية أمن قومى لدول عربية منافسة، ولذلك أصبحت الدولتان فى الفترة الأخيرة أكثر مما مضى، مهددة للأمن القومى العربى، مع إتباع سياسات مزعزعة للاستقرار داخل الدول العربية.

كذلك تبحث الدراسة فى الانعكاسات التى طرأت على العلاقات التركية – الإيرانية من تغير بسبب وجود تنافس بين الطرفين للسيطرة والهيمنة الإقليمية داخل المنطقة العربية،

خاصــة فى ظل إختلاف الرؤى الأيديولوجية المحددة للتوجهات الداخلية والخارجية لكليهما، ومع تغيير موازين القوى الإقليمية فى المنطقة العربية.

أدت ثورات الربيع العربى إضــافة إلى التحولات التى تشــهدها المنطقة بشــكل عام من تراجع فى قدرات الدول العربية، وفى العلاقة بين تركيا وإيران بشـكل خاص، وهذه الأحداث عززت من قدرة كل من تركيا وإيران للقيام بدور إقليمى فى المنطقة، وهو ما أدى لزيادة تأثير صــعود هذه الدول على المســتويين الإقليمى والدولى، وهو ما يدعو للبحث والتحليل فى حدود الدور الإقليمى التركى والإيرانى فى المنطقة وطبيعة العلاقة بينهما بالإضـافة إلى انعكاساتها على مستقبل الأمن القومى العربى .

تسأولات الدراسة :

١) كيف تراوحت العلاقات الإيرانية التركية بين الصراع والتعاون؟

٢) ما هى محاور الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران فى المنطقة العربية؟

٣) ما أهم القضايا الخلافية والتوافقية في علاقات تركيا وإيران؟

٤) ما مدى تأثير التوافق التركي الإيراني على قضايا الأمن القومي العربي ؟

٥) ما تأثير العلاقات التركية – الإيرانية على الأمن القومى العربى؟

منهج الدراسة :

بشــكل عام يعتبر المنهج الاســتقرائي منهجاً رئيســياً وملائماً لدراســة معظم القضــايا والمسائل السياسية، وهو ما سنطبقه على دراستنا، كذلك سيتم الاستفادة من تحليلات مدرسة الواقعية، خاصـة باعتماد عنصري المصلحة والقوة كعنصرين حاكمين في توجية السياسة الخارجية للدول، كما سيتم التركيز على المناهج الأتية:

(١) منهج تحليل الدور : Role analysis

سيتم توظيفة لرصد الإمكانيات والقدرات التى تمتلكها كلاً من تركيا وإيران، لممارسة دور إقليمى فاعل فى المنطقة العربية بصـــفة عامة، والعوامل المؤثرة فى هذا الدور ومحدداته كذلك رصد الدور الإقليمى الذى تسعى إيران لممارسته ليكون منافساً للدور الإقليمى التركى .

(٢) منهج المصلحة القومية :

إن الهدف النهائى والمستمر للسياسة الخارجية للدولة ما هو إلا تحقيق مصالحها القومية التى هى بمثابة القوة المحركة للسياسة الخارجية لأية دولة من الدول، وبناء على هذا فهو يساعد فى تفسير توجهات السياسة الخارجية للدول، كما يساعد على تحليل العلاقات السياسية الدولية، وحيث إن العلاقات بين تركيا وإيران تشهد حالة متباينة من التباعد والتقارب فى الدوافع والأهداف ، وفى حالات التوافق كان التقارب بين البلدين ليس من أجل التقارب ذاته، بل من أجل المصلحة الخاصة لكليهما، فكل منهما يرغب فى أن يتجنب تأثير الجانب الآخر عليه، ومن هنا كانت الضرورة لاستخدام نظرية تبادل المنفعة للمساهمة فى تفسير حالات التعاون أو التنافس بين البلدين تجاه تحقيق المصالح القومية الخاصة بهما، دون النظر للطرف الآخر.

(٣) منهج صنع القرار :

صناعة القرار هى عملية ملازمة لجميع النظم السياسية على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، وكذلك الأيديولوجية التى تنضوى تحتها، ويرجع اختيار هذا المنهج لأنه يساهم فى التعرف على العوامل والمتغيرات التى تشكل عناصر الموقف الذى يتخذ فيه القرارات، كما يساهم فى تحليل العوامل والمؤثرات المحيطة بصانعى القرارات فى السياسة الخارجية التركية والإيرانية ، من خلال رصد وتحليل مراحل صنع القرار، والعوامل المؤثرة فى صنع القرار، وداوفع صنع القرار فى العلاقات بين البلدين .

تقسيم الدراسة :

القسم الأول : المحددات الجغرافية والجيوسياسية التركية والإيرانية :

إن التعرف على البعد الجيوسياسي يساعد على رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية السائد إلى حد كبير، لما له من تأثير على صور التفاعل الدولي من تعاونية أو صراعية أو مزيجا منها معا، ولا تأتى أهمية المنطقة العربية من مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وفرة خيراتها وثرواتها فحسب، بل من موقعها المتميز، ولذلك فقد شكلت عبر التاريخ بؤرة

استراتيجية ما بين الإمبراطوريات، وأصبح الاستحواذ على النفوذ الإقليمي فيها بمثابة انعكاس للنفوذ العالمي، ويشير إلى الدول الكبرى الأقوى تأثيرا، كما بات انحسار النفوذ فيها بشكل دليلا على انحسار النفوذ العالمي لهذه الدول الكبرى. وفي هذا الإطار شهدت الحالة الجيوسياسية الجديدة في المنطقة صعودا إيرانيا – تركيا مقابل تراجع المشروع العربي (١) .

تجمع الجغرافيا بين إيران وتركيا في حدود مشتركة تبلغ (٤٩٩) كيلومتراً، وتتشارك الدولتان خطر احتمالية تمكن الأكراد من الانفصال وإقامة (كردستان الكبرى) على المنطقة الحدودية بينهما من الغرب إيران وشرق تركيا، وبقية الأجزاء الكردية في العراق وسوريا، وهو ما يفرض على البلدين استمرارية التنسيق والتعاون بينهما، في إطار منع الأكراد من استغلال أي فرصة لإقامة دولتهم (١).

ليس المقصود من دراسة موقع دولة ما التحديد المجرد الذي يربط بين حدود الدولة الجغرافية، وبين العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية السائدة مع الدول المتجاورة، أو تلك المرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية محددة، وإنما تهدف الجغرافيا السياسية من وراء هذا التحديد أو الوصف إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطى للدولة شخصية خاصة بها، ويوجه سياستها في اتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تدفعها لتحقيق مصالحها الحيوية، وأيضا في تحديد أبعاد الدور الذي يمكنها أن تمارسه في المجالين الإقليمي والدولي، وسوف يتم تناول المحددات الجيوسياسية لكل من تركيا وإيران تجاه المنطقة العربية كالآتى:

أولاً: المحددات الجغرافية والجيوسياسية التركية:

إن لتركيا أهمية كبيرة بالنسبة للعالم العربي كما هي بالنسبة للمناطق المجاورة لها من جهة الشرق باتجاه دول القوقاز أو من جهة الشمال والغرب باتجاه دول البلقان أو دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث يشكل تاريخها الممتد عبر قرون مضت وموقعها الجيوسياسي

المتميز أهمية خاصة بالنسبة لكل ما يحيط بها. وتعد تركيا دولة إقليمية كبرى، وهي واحدة من أهم دول الجوار العربي، ولها علاقة وطيدة بالتأثير على استقرار أو عدم استقرار الأمن القومي العربي، وقد شهدت السنوات الماضية تناميا واسعا ومتزايدا لقوة السياسة التركية الخارجية تجاه العالم العربي(١).

١- الموقع الجغرافي والمساحة:

تبلغ مساحة تركيا حوالي (٧٨٠,٥٦٧٨) كم ٢ منها (٢٤٠٠٠) كم٢ في أوروبا و (٧٥٦,٥٦٧) كم٢ في أسيـــــا،

ويبلغ طول حدودها (٢٧٥٣) كم، منها (٨٧٧) مع سوريا و (٦١٠) كم مع روسيا، و(٢٦٩) كـم مع بلغاريا، و (٢٣٠) كـــــم مع العراق، و(٤٤٩) كم مع إيران ويبلغ طـــول سواحلها (٨٣٣٣) كم على البحر الأسود، و (١٥٧٧) كم على البحر الأبيض المتوسط، و (٢٧٠٠) كم على بحر إيجة، و(١٧٢) كم على الدرنديل، (٩٠) كم على البوسفور، و(٩٢٧) كم على بحر مرمره. وتمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة؛ وهي هضبة عالية لها حدود طبيعية البحار من الشمال والغرب والجنوب وسلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية، وقد كان لهذه الهضبة تاريخا مؤثرا في بلورة الفعل السياسي العام للإمبراطوريات التي كانت تركيا جزءا منها، واتجاه الإمبراطوريات المجاورة التي كانت تنشد التوسع والنفوذ (١) .

ويتميز موقع تركيا بأهمية كبيرة كونه ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية بين أوروبا وأسيا؛ حيث تعتبر تركيا دولة آسيوية وأوروبية وهذا يمنحها موقعًا متميزا في التأثير في معادلة التحالفات الدولية، إضافة إلى إشرافها على عدة بحار (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، بحر إيجة، بحر مرمرة) وهو ما أكسبها أهمية خاصة (١).

فمن الناحية الجغرافية نجد أن تركيا تحتل موقعًا فريدًا باعتبارها دولة متعددة الوجهات الجيوسياسية وسط مجال جغرافي واسع ، كما يمكن تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية مختلفة، ولا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، ولا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة على غرار روسيا أو ألمانيا، فموقع تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم يمكنها التأثير في مناطق النفوذ داخل جوارها المباشر(١).

إن موقع تركيا الجغرافي يمنحها مكانة مهمة ويجعلها دولة مركزية تختلف عن إيران التي هي أيضا دولة مركزية في آسيا، لكنها بعيدة عن أوروبا وأفريقيا، وإذا نظرنا إلى هذا الأمر من زاوية عالمية أكثر شمولا فسنجد أن تركيا تحتل الموقع الأمثل من بينها كلها؛ بمعنى أنها دولة آسيوية أوروبية وعلى مقربة أيضا من القارة الأفريقية عن طريق البحر الأبيض المتوسط .

ففي حين يشكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية فإنه ما يزال كذلك؛ حيث يحاول صناع القرار فيها استثمار هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي من القوة للتأثير به في مجريات السياسة الدولية. وتستدعي الجغرافيا السياسية الجديدة لتركيا أن تأخذ باستراتيجية وأولويات في تحركها عبر مجموعة من الدوائر الإقليمية المختلفة (آسيا الوسطى، القوقاز، الشرق الأوسط، أوروبا). وداخل المنطقة العربية مما يجعل من تركيا قوة إقليمية يعتد بها لامتلاكها الكثير من الأدوات المؤثرة في مجالات مختلفة لتشارك بما بصورة فاعلة في الأحداث الجارية والتي تتحدد بالأساس وفق القدرات التركية والفرص والقيود التي تواجهها.

٢- تأثير العامل الجغرافي على الاستراتيجية التركية:

يســـتند الدور التركي إلى نظرية العمق الاســـتراتيجي التي تعتبر أن موقع تركيا يجعلها مستعدة للتحرك الإيجابي في مختلف الاتجاهات وخاصة في جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها وتحقيق مصـــــالحها، ووفق هذه النظرية تعتمد أنقرة على عدة محددات أهمها إنهاء القطيعة مع دول المنطقة العربية وقضاياها التي استمرت عقود طويلة؛ عندما كانت تعيش وقتها حالة من الانطواء والعزلة داخل هضبة الأناضول وتصرف كدولة هامشية أو كقوة طرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). فتركيا من الناحية الجيوستراتيجية والجيوسياسية تقع في قلب العالم (أوراسيا) بتوسطها ثلاث قارات وحيث تحدها ثماني دول وتسيطر على ممرين مائيين مهمين(١) .

وتأسيسا على ذلك أدرك قادة حزب العدالة والتنمية أهمية المنطقة العربية بوصفها مجالا جغرافيا يقع في جوار تركيا ويمكن لها أن تلعب دورا إقليميا محوريا فيه من دون ما يضطرها إلى الاصطدام بقوى عالمية معادية لها؛ حتى يمكن القول إن الدور التركي في المنطقة العربية لا يجد معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يشكل ثقلًا موازيا للدور الإقليمي الإيراني. كما تحظى تركيا بإعجاب شرائح عربية واسعة خاصة بالنسبة للنموذج التركي الذي نجح في حل إشـــكالية العلاقة بين الدين والدولة والتداول الســـلمي للســـلطة إلى جانب تقدم تركيا في الجانب الاقتصـــادي، فضـــلًا عن قبول دول المنطقة بالتعاون معها من منطلق الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة ولم تعد تركيا قوة جذب جديدة تقدم بديلا لأدوارها القديمة، وهو ما يمنحها مكانة جديدة ودورا هاما في اســتثمار التوازنات والتناقضات الإقليمية بما يجعلها شريكا فاعلا في رسم بعض السياسات داخل المنطقة، ويكشف واقع الحال أن تركيا وجدت الطريق مفتوحًا أمامها للتحرك في المنطقة العربية في ظل الصدام والتنافس بين إيران وإسرائيل على الأدوار والمصالح بسبب استمرار حالة الانقسام العربي بين معسكرين أحدهما للاعتدال والآخر للممانعة.

وعلى مستوى القيادة السياسية، فإن معظم نخب حزب العدالة والتنمية ينتهجون سياسة محافظة / إسلامية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على توجهاتهم الجيوسياسية التي يستخدمونها للتعبير عن مكانة تركيا في السياسة الدولية والتي ترتكز على العالم الإسلامي والفضاء الجيوثقافي العثماني بما في ذلك المنطقة العربية. وهو ما يعكس توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل النخبة الحاكمة ذات التوجه الإسلامي تجاه الدول العربية التي اختلفت عن تلك السياسة الخارجية التي اعتنقتها النخبة العلمانية السابقة التي تمثلت في أن المنطقة العربية تمثل مصدرا من مصادر تهديد أمنها، وبالإضافة إلى ذلك فقد طرأت متغيرات جديدة على توجهات السياسة الخارجية التركية والتي تمثل في رغبة الجيل الجديد من صانعي السياسة التركية في الانخراط في مسارات السياسة الإقليمية داخل المنطقة العربية مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بعلاقات وطيدة مع مراكز القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، بما يعزز خريطة تفاعلاتها الجيوسياسية القائمة على التواصل والانخراط على المستويين العربي والدولي (١).

وبناء على ذلك قد ينظر إلى تركيا باعتبارها دولة محورية من الجانب الجغرافي، وفيما يتعلق بالجائب الجيوسياسي؛ فإن ذلك يعتمد على طبيعة الدور الإقليمي الذي تنفذه، خاصة أنها لم تشهد تغيرات جغرافية، ولذلك يمكن النظر إلى الدور الإقليمي التركي بأنه لم يمتلك القدرة على التأثير في فترة التسعينيات من القرن الماضي انطلاقا من هذه الجغرافيا على العكس من قدرة دورها الحالي الذي تهدف من خلاله إلى التأثير في الكثير من الدوائر الإقليمية والدولية، وضمن الناحية الجيوسياسية، فإن تركيا تحاول أن تعزز مكانتها كدولة محورية بهويات إقليمية مختلفة على العكس من الزاوية الأخرى التي تعتمد على أن تركيا تمثل جسرا بين القارتين الأوروبية والأسيوية، ومن ثم عملت على أن تصبح قوة إقليمية في المنطقة العربية كمحور رئيسي في السياسة الخارجية التركية في مرحلة حزب العدالة

والتنمية كنتيجة لتعزيز علاقاتها مع هذه الدول، وتعتمد تركيا في الجانب الجيوسياسي على ركيزة أساسية تتمثل في النهج الحضاري الذي يعد الدين الإسلامي قوة ناعمة يمكن أن يساعدها على زيادة قدرتها على التأثير في المنطقة العربية لتحقيق أهدافها باستعادة السيطرة على الدول العربية في مرحلة ما قبل سقوط الإمبراطورية العثمانية.

ثانياً: المحددات الجغرافية والجيوسياسية الإيرانية:

المنطقة العربية كانت دائمًا مجالًا حيويا للسياسة الاستعمارية الفارسية منذ قديم الأذل، فالدول التي قامت في المنطقة الإيرانية كثيرًا ما غزت السهول الغنية في وادي الرافدين ومنطقة الساحل العربي للخليج بوجه عام، وهو ما فعله الكنعانيون، قبل الإسلام والبويهيون والسلاجقة والمغول والصفويون بعد الإسلام. وبحكم موقعها الجغرافي الملاصق للمنطقة العربية وباعتبارها امتدادا تاريخيا للإمبراطورية الفارسية؛ تولدت لدى إيران الرغبة في القيام بدور إقليمي بالمنطقة، وقد ساعدها على ذلك طبيعتها الجغرافية المتميزة التي تلعب دورًا رئيسًا في إكسابها عناصر القوة تلك.

١- الموقع الجغرافي والمساحة :

تقع إيران في جنوب غربي آسيا وشمال شرقى شبه الجزيرة العربية وهي تواجه روسيا وبحر قزوين من الشمال وأفغانستان وباكستان من الشرق ويقع الخليج العربي وخليج عدن إلى الجنوب، وتحد العراق وتركيا إيران من الغرب، وتغطي إيران مساحة (١,٦٣٣,١٨٨) كم ٢(١).

وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطًا قويًا بموقعها الجغرافي وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم مسطحات مائية في الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية (٢٥٢٤) كم وبنسبة (٣٢,٦٦%) من مجموع الحدود الكلية البالغة (٥٢٠٤) كم وتتوزع

هذه السواحل على الخليج العربي بـ (١١٨٠) كم وبنسبة (٤٦,٧٥%) من مجموع السواحل البحرية، وعلى خليج عمان وبحر العرب بـــ (٧٠٠كم) وبنسبة (٢٧,٣٧٪) من السواحل البحرية، وعلى بحر قزوين ب (٦٤٤) كم وبنســـبة (٢٥,٥١ %) من مجموع الســـواحل البحريـة،وبـذلـك تعـد إيران إحـدى دول تطـل على الخليج العربي؛ هي: العراق، الكويـت، وسلطنة عمان، والإمارات، والبحرين، والسعودية، وقطر(١) .

لقد سـاعد موقع إيران الجغرافى والاسـتراتيجى على أن يجعل منها معبر التجارة الرئيسـى بين البحر المتوسـط فى الغرب والدول الواقعة فى جنوب وجنوب شـرق آسـيا، حيث كانت تستفيد منها كمحطات ومراكز تموين لعدة قرون، وقد استمرت أهمية هذا الموقع في التاريخ الحديث خاصـة بعد ظهور القوتين العظمتين وتنافسـهما للسـيطرة على مناطق النفوذ وعلى مناطق إنتاج النفط في الشرق الأوسط، وزادت أهميتها بالنسبة لخطوط المواصلات بفضل سـيطرتها على رأس مضـيق " هرمز "، وتلعب إيران دورا هاما في المنطقة لسـيطرتها على الطرق البرية والبحرية والجوية لموقعها المتوســـط ما بين الشـــرق العربي ودول الاتحاد السوفيتي السابق والهند والصين ودول الشرق الأقصى.

٢- تأثير العامل الجغرافى على الاستراتيجية الإيرانية:

يعد الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيرًا في صياغة السياسة الإيرانية الخارجية في المنطقة، فالموقع الجغرافي يأتي من بين أهم العوامل المؤثرة والدائمة في ســـياســـة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتًا، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آســـيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة، انعكست على سياستها الداخلية والخارجية، ويمتاز موقع إيران الجغرافي بأنه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران ســـواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري من جهة الشـــمال (بحر قزوين)، ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي). وتعتبر هذه الســـواحل نافذة إيران

الرئيســـية على العالم الخارجي؛ إذ تســـيطر إيران من خلالهما على ممرات مائية هامة وحيوية. وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الغربي، لاســـيما دول الخليج العربي كما دفعها الموقع إلى الاتصـــال المباشـــر مع البحار المفتوحة، وتحديدًا من جهة الجنوب، وأضـــاف إلى إيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل خاصة سواحل الخليج العربي (١) .

ولعب الموقع الجيوســـياســـي لإيران دورا مهما في بلورة ســـياســـتها الخارجية ورســـم اســـتراتيجياتها، فموقعها الجغرافي المحاط بمجموعة من القوى المؤثرة فرض عليها الاندفاع نحو الأمام واستثمار كل الفرص الممكنة لتكون هي صانعة الحدث لا موضوعًا له. وهو ما أشار إليه الجنرال الفرنسي"شارل ديجول" في عام ١٩٩١م (بأن إيران تقع في مفترق العالم). لذلك كانت الدول الكبرى تسعى لكسب إيران في ظروف الأزمات الدولية؛ وهو ما منحها هامشـا أوسـع من حرية الحركة السـياسـية في النظام الدولي وحافظ على اسـتقلالها ووحدة أراضـــيها لفترة طويلة، فالاتحاد الســـوفيتي الســـابق كان يعتبر إيران ممرا له إلى المحيط الهندي ولهذا كان يســعى الكســب أو لضــمان حيادها وكذلك كان الحال بالنســبة للولايات المتحدة الأمريكية.

القسم الثانى : دوافع العلاقات الإيرانية التركية والمحددات الحاكمة :

أولًا: دوافع العلاقات الإيرانية التركية:

اتّسمت العلاقات الإيرانية التركية تاريخياً بالصراع والتنافس على منطقة المشرق العربي والخليج وآسيا الوسطى، وفي الوقت الحالي فإن هذا الإرث من الصراع بدأ ينبعث من جديد بينهما في ســاحات ســوريا والعراق واليمن ولبنان على أســس يتداخل فيها الطائفي الديني بالمصـالح الاقتصـادية والنفوذ الإقليمي بالدور السـياسـي، مما يعزّز من اسـتحضـار الرموز التاريخية على الجغرافية السياسية (١).

وعلى الرغم من المصـــالح الكبيرة بين البلدين وحرصـــهما على الحفاظ عليها لأســـباب اقتصـــادية وأمنية بالدرجة الأولى فإن الصـــراع بينهما ســـرعان ما يطفو إلى الســـطح في الأحداث الإقليمية العاصـفة، فمنذ بدء الثورات العربية في تونس ومصـر وانتقالها إلى اليمن وسوريا تعمّقت الانقسامات التركية الإيرانية أكثر فأكثر، ولا سيما في ساحات سوريا والعراق حيث الصـدام العميق بين البنى الاجتماعية التي تتداخل مع بعضـها وتتصـادم في حروب متداخلة محليا وإقليميا (١).

فالمواقف الايرانية والتركية إزاء ما يجري في ســـوريا والعراق واليمن مختلفة ختلافاً بيناً، فلكل طرف أســـبابه ودوافعه واســـتراتيجيته المختلفة، فطهران أعلنت دعمها الكامل للنظام السـوري، وهذا طبيعي ومفهوم في ظل التحالف القائم بينهما منذ نحو أكثر من ثلاثة عقود، وانطلاقا من هذه الرؤية تحركت إيران على كل المسـتويات لدعم النظام السـوري في حربه ضـــد معارضـــيه في الداخل والخارج، أما أنقرة فقد تحرّكت على العكس تماما في كل الاتجاهات لإســقاط النظام الســوري، والخلفيات نفســها تنطبق على ما جرى ويجري في العراق، واليوم في اليمن وإن اختلفت الظروف في كل ساحة (١).

١- الدوافع الإيرانية للحفاظ على علاقة متوازنة مع تركيا:

اسـتطاعت إيران خلال السـنوات الماضـية أن تكون لاعبًا اسـتراتيجيًا في المنطقة على حســـاب جارتها التركية وجيرانها العرب، بشـــأن كل من العراق وســـوريا، إذ حظيت إيران بشـراكة مع روسـيا في حربها في سـوريا، وبعلاقة جيدة نسـبيًا مع إدارة الرئيس الأمريكي الســـابق باراك أوباما، حيث حصـــلت بعد ذلك محاولة لإعادة التوازن في علاقات البلدين الخارجية بعد التفاهم الروســـي التركي، وتغيُّر الموقف الأمريكي من إيران وتركيا لحســـاب الأخيرة عقب تولى ترامب الرئاســـة، كما ترى إيران أن أي مرونة تجاه الدولة الجارة تركيا سـتقلل من إنجازاتها التي حققتها خلال الفترة الماضـية في العراق وسـوريا، وينعكس سـلبًا

تجاه حلفائها في هذه المناطق، وتعتبر إيران مصـــدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج العربي ومازالت، فجميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على إيران كان يراودها حلم السيطرة على منطقة ودول الخليج العربي، وتتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة ومتشابكة حيث يظهر الغموض والابهام في جوانب كثيرة منها، حيث يتداخل فيها الديني بالقومي والثورية بالبرجماتية. كما أنها تتميز عن غيرها باختلاف المحددات والأبعاد والأهداف والتطورات وتوزيع الأدوار والمراوغة وقد انعكســت هذه الصــفات على طبيعة الســياســة الإيرانية تجاه المنطقة العربية (١).

٢- الدوافع التركية للحفاظ على علاقات متوازنه مع إيران :

إن الدور التركى بأبعاده المتعددة أثار الجدل حول طبيعة وحقيقة الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع البراجماتى للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وفقا لحسابات قصيرة الأمد وأخرى ترى تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط فى إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذى مرجعية إسلامية ورؤية أخرى ترى استمرارية التوجه الغربى فى السياسة التركية والتوافق بين سياستها فى المنطقة مع ارتباط نشاطها بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوربى (١).

على الرغم من أن تركيا قوة اقتصــادية وسـياسـية في الإقليم، فإنها ما تزال تفتقد للأذرع العســكرية المتقدمة والمتطورة التي تمتلكها إيران، حيث تمتلك طهران الحلفاء في الإقليم ولاســيما في العراق وفي ســوريا وفي لبنان وفي اليمن؛ وبالتالي فإن تركيا ما زالت معتمدة حتى اليوم على القوة الناعمة، وعلى العلاقات التجارية، وعلى التواصـــل الثقافي، وعلى المساعدات والإغاثات والعمق التاريخي؛ لذا فإن أنقرة مفتقرة لقوة التأثير حتى على مستوى المواجهة غير المباشرة ليست قوية وموثرة في المنطقة (١) .

الوضـــع التركي مكشـــوف أمام التدخلات الخارجية، حيث تعاني تركيا من أزمات ومشـــكلات داخلية منها المشـــكلة الكردية التي تعاني منها منذ أكثر من ٤٠ عامًا، كذلك

حزب العمال الكردستاني الذي يطالب بدولة أو بحكم ذاتي في مناطق شرق تركيا، وإن حزب العمال الكردستاني حزب مخترق لأكثر من دولة إقليمية ودولية؛ وبالتالي يكون هذا عاملًا من العوامل التي من الممكن أن تشغله إيران إذا أرادت، وفضلًا عن ذلك يوجد في تركيا نسبة كبيرة من العلويين الذين لا يصوتون لحزب العدالة والتنمية بل يصوتون للمعارضة، وعلى علاقات جيدة مع إيران وسوريا؛ وبالتالي تخشى تركيا إيران أن تقوم بتفعيل هذه الملفات الداخلية في أي مواجهة مقبلة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات يرى المتابعون للعلاقات التركية الإيرانية، أن تركيا أيقنت تمامًا أنه لم يكن بالإمكان تعزيز مكانتها في المنطقة بالقوة العسكرية، وأن الموازين على الأرض اختلفت بعد إحراز تقدم ميداني وسياسي للحلف الداعم لسوريا على حساب المعارضة وحلفائها؛ لذلك كان لابد لأنقرة أن تغيّر من خطابها، وتُعيد صياغة حساباتها وأولوياتها الجيوسياسية على وفق المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في المنطقة (١).

ثانيًا: المحددات الحاكمة للعلاقات التركية الإيرانية :

إلى جانب هذا التشابك في بعض المصالح، هناك محددات حاكمة بين الطرفين تحكمها التوجهات والمصالح، وهناك توجهات تركية مختلفة تجاه النظام السوري، فما تريده تركيا هو إسقاط النظام والجيش السوري بأكمله، عكس موقف إيران. ما تقصده تركيا في سوريا ليس بالضرورة ما تريده إيران؛ والسبب يعود إلى المحددات السياسية الخارجية بين البلدين في المنطقة، منها سوريا والعراق، حيث تظهر جملة من أهداف وتوجهات متباعدة للدولتين لمصالحهما الاستراتيجية المستقبلية، وفي سياق آخر، يشكل الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية محددًا مشتركًا لكلا الطرفين، إلا أن هناك أيضاً محدداتٍ متباينةً تحكم تلك السياسات، على سبيل المثال: العلاقات الوطيدة بين تركيا مع الكيان الصهيوني، لها تأثيرها على مجمل الأوضاع السياسية في سوريا، فكما هو معروف أن إيران ترى في الكيان الصهيوني عدوًا لدودًا للمسلمين، بينما تراه تركيا صديقًا لا ترغب في إزعاجه بالمنطقة (١).

لقد أخذت العلاقات التركية الروسية بالتحسن بعد واقعة إسقاط الطائرة الروسية، وكان لذلك انعكاسات على الوضع السوري نتيجة تفاهمات بين الطرف الروسي والتركي، ترجمت بدخول القوات التركية إلى شمال الأراضي السورية من خلال عملية (درع الفرات)؛ مما يعني أن هذه العلاقات قد تكون لها ردود سلبية على المصالح الإيرانية في سوريا، إذ اتخذت المصالح الإيرانية التركية منحى متباينًا، يُستبعد أن تتفاجأ به إيران في ظل الصورة التاريخية العالقة في أذهان الإيرانيين. وهناك سؤال يطرح نفسه بقوة هو: هل بإمكان تركيا أن تتجاهل إيران في سوريا إذا اشتدت حالة الافتراق بين تلك المصالح؟

أولاً: من المستبعد أن يكون ذلك وارداً في ميزان السياسة التركية، التي تحتل فيها إيران حيزًا مهمًا.

ثانياً: عوامل القوة التي يمتلكها الجانبان في سوريا، تصعب عليهما تجاهل اى منهما للآخر، فكما لأنقرة الإشراف على مساحة طويلة مع الحدود السورية حوالي (٤٠٠) كم، تسيطر طهران على أرض الواقع وتدير المعارك في الميدان السوري؛ لذلك إن نجاح أي خطة أو توافق على أرض الواقع يقتضي عدم تجاهل إيران ودورها، فالاستراتيجية الروسية نحو تركيا قد لا تكون في صالح إيران؛ مما يعني أن ذلك لن يكون لصالح الحل السياسي للأزمة السورية بعيدًا عن الأطراف الرئيسة، أي إيران. وفي هذا المضمار، من الصعب للأطراف المعنية في الصراع السوري تجاهل دور طهران، أولاً: في إحلال عملية وقف إطلاق النار، وثانياً: إرساء دعائم الاستقرار في سوريا. وفي حال عدم حدوث تجاهل من أعضاء "المثلث الروسي الإيراني التركي" فيما بينهم، قد ينجح هذا المثلث في الوصول إلى حل الأزمة السورية، ووقف نزيف الدم وضمان إعادة السلام (١).

إن الشراكة بين إيران وتركيا قد بنيت على أساس مجموعة من الضرورات الاقتصادية والأمنية، فضلا عن أهداف مماثلة لمشروعات التجارة والطاقة والتجارة. ولن تتحول هذه الشراكة إلى تحالف رسمي ما لم تترك تركيا – حلف الناتو.

١ – المحددات السياسى:

تدفع البيئة السياسية بمتغيرات تؤثر في عملية صناعة القرار واتجاهاتها، وتؤثر في أدوار الأطراف الفاعلة وتطورها من مرحلة إلى أخرى، ومن قرار إلى آخر، وعليه يتحرك النظام الإيراني في إطار بيئة سياسية تدفع إليه بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاته الرئيسة، كما تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة ومتشابكة، يتداخل فيها البعد الديني بالقومي والثورية بالبراجماتية، وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية متأثرة بالدوافع والأهداف التي اعتمدتها كأساس لتحركاتها، تجاه العالم العربي وقضاياه، وضمن هذا الإطار انتهجت إيران سياسات عديدة تزيد من قدرتها على التأثير في جوارها العربي الأحوازي (١).

بالنسبة لتركيا تنطلق توجهات السياسة الخارجية في إطارها العام من مجموعة المدارس الفكرية التي تشكل الركيزة الرئيسية لتحركاتها الإقليمية، فضلا عن مجموعة من الأدوات والأهداف والاستراتيجيات والدوافع التي زادت من قدرتها على التحرك الخارجي، ومن ثم عملت على التوجه بالبحث عن تعزيز دورها الإقليمي في ضوء موازين القوى الجديدة التي عرفتها المنطقة العربية.

استفادت تركيا وإيران من المتغيرات التي شهدتها المنطقة ، إذ استطاعتا توسيع نفوذهما وتمكنتا من تحقيق أجندتهما في المنطقة، لكن هناك منافسة شديدة على المنطقة بين تركيا وإيران بسبب الاختلاف في التوجهات فأن هذا الأمر أدى إلى تلاقي سياسات تلك الدولتين في المنطقة وعمل ذلك على حصول بعض التدهور في العلاقات نتيجة لهذا الخلاف لكن هذا لم يكن ظاهرًا، على الرغم من التوترات التي شهدتها العلاقات التركية الإيرانية لكن نجد أن سياسة الطرفين تجاه الآخر مرنة والذي مكن سهولة تلافي الخلافات .

(أ) الوجود السياسي في المنطقة:

تعتبر إيران مصدر تهديد وعدوان على المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي ومازالت، فجميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على إيران كان يراودها حلم السيطرة على المنطقة ودول الخليج العربي، وتتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة ومتشابكة حيث يظهر الغموض والإبهام في جوانب كثيرة منها، حيث يختلط فيها الديني بالقومي والثورية

بالبراجماتية. كما أنها تتميز عن غيرها باختلاف المحددات والأبعاد والأهداف والتطورات وتوزيع الأدوار والمراوغة، وقد انعكست هذه الصفات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على عدد من الأسس التي تتحرك خلالها تلك السياسة حيث يمثل مبدأ المصلحة القومية الإيرانية أهم محرك لسياستها الخارجية حيث تستمر إيران الموقع الاستراتيجي والاقتصادي كأدوات في الحفاظ على مصالحها، ثم يليه مبدأ تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، وذلك من خلال سعيها على الهيمنة والسيطرة على الشرق الأوسط وفرض زعامتها على المنطقة العربية وكذلك أيضـــا الســـيطرة والتأثير في المعابر المائية فضلا عن قيادة الشيعة في العالم. وامتدادًا لهذه السياسة التوسعية، واستمرارًا للنهج التدخلي والتوسعي الإيراني، من خلال وسيلتين أساسيتين لتحقيق أهدافه في دول الخليج العربية، وهما: أولاً: تأسيس المليشيات العقائدية المسلحة المرتبطة بإيران. وهذه المليشيات تتمتع بالدعم الرسمي الإيراني الكامل عبر رعاية الحرس الثوري الإيراني، وبالتحديد عبر الخدمات والتسهيلات التي يقدمها (فيلق القدس) للجهاد الخارجي، وهو ذراع الحرس الثوري الإيراني في العمل خارج الحدود الجغرافية للدولة، وهذا الجهاز يقدم الدعم المالي، واللوجســـتي، والإعلامي، وتوفير السلاح والتدريب والإسناد الميداني، للميليشيات المسلحة التابعة لإيران، والتي تم إنشاؤها بقرار إيراني على أعلى مستويات القيادة السياسية. ومهمة هذه المليشيات العمل على تحقيق الهدف النهائي وهو فرض السيطرة الإيرانية (غير المباشرة) على هذه الدول المســتهدفة . وتأســيس حكومات في ظاهرها (مســتقلة) وفي حقيقتها تابعة للقرار الإيراني وتعمل بحماية هذه الميليشيات المحلية المدعومة من الحرس الثوري. وهذا ما حدث في لبنان، والعراق، واليمن، وإلى حد ما في سوريا، ثانيًا: هو أسلوب استخدام ورقة الولاء الطائفي، لتجنيد عناصر من الأقليات الشيعية من أجل العمل كمجموعات إرهابية تستهدف أمن واستقرار الدولة، وهنا يبرز أسلوب العمل الإيراني في المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، ودولة الكويت (١) .

أما الدور التركى بأبعاده المتعددة أثار الجدل حول طبيعة وحقيقة الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع البراجماتى للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وفقا لحسابات قصيرة الأمد وأخرى ترى تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط فى إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذى مرجعية إسلامية ورؤية أخرى ترى استمرارية التوجه الغربى فى السياسة التركية والتوافق بين سياستها فى المنطقة مع ارتباط نشاطها بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوربى (١).

وقد استثمرت السياسة الخارجية التركية حالة الفراغ العربي التي تجلت بالاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وتراجع لدور مصر في المنطقة وعدم توحيد الدول العربية مع بعضها وتقديمها لمشروع جديد يُضاهي المشروع التركي في المنطقة بعد أن أعادته إلى الواجهة توجهات حزب العدالة والتنمية من خلال إعادة اكتشاف المنطقة من جديد ومحاولة انتهاج سياسة خارجية فعالة تتجه شرقاً مع عدم الابتعاد عن الطموح الأوروبي، وتوازي التحركات الإيرانية التي استفادت من الأحداث التي حصلت في المنطقة وما نجم عنها بإعادة تشكيل جديد لها مما يعزز من النفوذ الإيراني في دول العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها من الدول (١).

سعت تركيا لتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد برز ذلك في الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي والجمهورية التركية بعد انقطاع دام أربع سنوات، حيث عاد في دورته الخامسة للانعقاد في مقر الأمانة العامة بالرياض، وبحث خلاله وزراء الخارجية (وبمشاركة وزير الاقتصاد التركي) مستجدات الأحداث في المنطقة ذات الطبيعة المتأزمة، وأهم القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك وخاصة الوضع في سوريا والعراق، حيث أعرب الوزراء عن ارتياحهم للجولة الخامسة من الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وتركيا. وبهذه المناسبة قاموا بإجراء حوار هادف ومستمر حول مختلف القضايا، سعيا لإحراز تقدم في الأولويات المشتركة (١).

عقب الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، لُوحظ سياق مختلف في السياسة التركية التي عادت بعلاقاتها مع روسيا إلى المسار الصحيح، والانفراجة مع الجانب الإسرائيلي، وتخفيف حدة الموقف بشأن مصير بشار الأسد وتنسيق أكبر مع روسيا وإيران بشأن سوريا؛ فكل هذه الأمور شجعت على تغيير موقف الإدارة الأمريكية السابقة، كما أن رسائل وتصريحات الرئيس الأمريكي السابق " ترامب " حول رؤيته للشأن السوري بوجود حرب على الإرهابيين دون تمييز بينهم وبين المعارضة السورية كانت داعمه للقيادة التركية.

(ب) التوافق السياسى فى العلاقات التركية الإيرانية:

رغم أن كلًا من تركيا وإيران تسعيان للبحث عن مصالحهما في المحيط الإقليمي، فإن طبيعة الأدوار التي لعبتها كلتاهما اختلفت جذريًا من حيث الآليات المتبعة، وأيضًا من حيث اختيار أهداف هذه الأدوار، إذ دخلت تركيا على خط الأزمات العربية العديدة من بوابة تكامل الأدوار والتوافق وإطفاء الحرائق ونزع فتيل الصراعات، مستندة في ذلك إلى موروث مشترك يعود إلى حقبة الخلافة التي جمعتها مع معظم دول المنطقة طيلة نحو خمسة قرون، بينما اختارت إيران الدخول عبر بوابة المواجهة والمزايدة وانتزاع أوراق ضغط توظفها لمصلحتها في الصراع مع الغرب واستخدامها على أي مائدة مفاوضات تعقد مع الغرب، بخلاف تركيا التي اختارت أن تكون جزءًا من الحلول، وليس المشكلات في المنطقة.

شهدت المنطقة العربية أحداث (الربيع العربى) عام ٢٠١١ ، تلك المدة حدث تفاعل تركى إيرانى فى أعلى مستوياته بسبب التوافقات التى أتسمت بها المصالح الإستراتيجية لكلا البلدين لاسيما أن العلاقات التركية الإيرانية تميزت فى تلك المدة بنوع من التوافق تجاه بعض قضايا المنطقة، واستطاعت إيران خلال تلك الفتره أن تكون لاعباً استراتيجياً في المنطقة، بشأن كل من العراق وسوريا، إذ حظيت إيران بشراكة مع روسيا في حربها في سوريا، وبعلاقة جيدة نسبياً مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، حيث حصلت بعد ذلك محاولة لإعادة التوازن في علاقات البلدين الخارجية بعد التفاهم الروسي التركي، وتغيُّر الموقف الأمريكي من إيران وتركيا لحساب الأخيرة. وترى إيران أن أي مرونة تجاه

الدولة الجارة تركيا ستقلل من إنجازاتها التي حققتها خلال الفترة الماضية في العراق وسوريا، وينعكس سلباً تجاه حلفائها في هذه المناطق(١).

وبالرغم مما تشـــهده العلاقات من توتر فإن هنالك زيارات متبادلة إذ قام وزير الخارجية التركى الســـابق " أحمد داود أوغلوا " بزيارة إيران وتحدث مع نظيره الإيرانى أثناء المؤتمر الذى عقد فى إيران فى يناير ٢٠١٢ ، وأكد على (**أن تركيا لن تتخذ أى خطوة من شـــأنها تؤثر ســـلبًا فى علاقاتنا مع جيراننا، ولا نقبل بأى هجوم على أى دولة من دول الجوار ٠٠٠ ولا نريد لفكرة وجود تهديد ضد إيران أن تشكل أصلاً**) (١).

كانت تركيا قد إنتجهت دبلوماسية نشطة مع إيران، وذلك من خلال الوقوف مع الجانب الإيرانى فى أزمته النووية وحتى الموقف التركى من البرنامج النووى الإيرانى كان إيجابيًا وذلك عندما زار الرئيس الإيرانى السابق " أحمدى نجاد " تركيا إذ قام " رجب طيب أردوغان " بزيارة مماثلة إلى إيران، وعبر " رجب طيب آردوغان " خلال الزيارة عن اســـتعداد تركيا للقيام بدور الوســـاطة بين إيران والولايات المتحدة، فقد رحب الجانب الإيرانى وأعدها خطوة مهمة فى تحسين العلاقات بين البلدين وإضافه لذلك، جاءت تصريحات المسؤولين الأتراك مؤيدة للبرنامج النووى الإيرانى مما كان لذلك دور مهم فى تعزيز العلاقات الثنائية، وحتى بعد إعلان الإتفاق، وبالتالى فإن الموقف التركى لا يختلف عن السياسة السابقة تجاه الملف النووى الإيرانى، من جهة أخرى كان هنالك تأكيد من قبل الجانب التركى على حق إيران فى الحصول على البرنامج النووى لأغراض سلمية (١).

إن ما قام به وزير الخارجية الإيرانى " محمد جواد ظريف " فى أول زيارة له إلى تركيا فى ١نوفمبر ٢٠١٣م بعد تولى الحكومة الجديدة مهامها وجاءت هذه الزيارة بناء على دعوة رســـمية من قبل نظيره التركى " أحمد داود أو غلوا " إذا قام بالتباحث فى هذه الزيارة حول العلاقات الثنائية بين البلدين، وكذلك تبادل وجهات النظر حول المســـتجدات الإقليمية والدولية (١).

وقد عبر " حسين أمير عبد الهيان " مستشار مجلس الشورى الإسلامى فى لقاء خاص له مع وكالة (سبوتنيك الروسية) وأكد على "**أن العلاقة بين تركيا وإيران تحمل طبيعة إستراتيجية**

وبين بقوله أن تركيا وإيران أدارتا علاقتهما الدبلوماسية بطريقة بارعة الأمر الذى أدى إلى الحفاظ على شراكتهما الإستراتيجية" .

إن المصالح المشتركة بين البلدين شكلت ترابطًا وثيقًا فى العلاقات التركية الإيرانية، وهذا يتم إدراكه من خلال الخطابات التى يلقيها الطرفان إذ عبر " آردوغان " بقوله (**أننا ننطلق فى علاقاتنا مع إيران وفق مصالحنا ولا تسترعينا مصالح الآخرين).**

كانت السياسة الواقعية التى إتبعتها تركيا تجاه إيران عاملاً مهمًا فى تعزيز العلاقات الثنائية، ولا سيما أن إيران تعد من أهم الدول المجاورة لتركيا وتربطهم علاقات مشتركة مهمة إذ تمد تركيا بإحتياجاتها من الغاز الطبيعى، وبالتالى فإن السياسة التى اتخذتها تركيا تجاه إيران فهى قائمة للحفاظ على علاقات ثنائية فى ظل بيئة مستقرة، ويأتى من خلال التصرف بحكمة تجاه التجاوزات الإيرانية .

إن الزيارات التى يجريها الطرفان لمناقشة أوضاع المنطقة تأتى كنتيجة لإجراء بعض التفاهمات، بينما قام الرئيس الإيرانى "حسن روحانى " بزيارة تركيا فى نوفمبر ٢٠١٤م وهى الزيارة الأولى والتى جاءت عن طريق دعوة رسمية تقدم بها الرئيس التركى إلى نظيره الإيرانى، وتعد عاملاً مهمًا فى تعزيز العلاقات الثنائية وكذلك البحث فى مختلف قضايا المنطقة، بينما أجرى الرئيس "حسن روحانى" زيارة ثنائية قام بها إلى تركيا فى ابرايل ٢٠١٦م وهى تعد خطوة هامة فى العلاقات الثنائية وقد زادت من التعاون بين البلدين حيث جرى توقيع ثمانى مذكرات تفاهم بين البلدين وعبرعن ذلك السفير الإيرانى فى تركيا "محمد إبراهيم طاهرى" بتأكيد على دور هذه الزيارة من أجل تعميق العلاقات الثنائية وزيادة فرص التعاون الإقليمى (١).

أما عامل التوافق فى السياسة التركية تجاه إيران يتجسد ذلك من خلال تبادل المجاملات الدبلوماسية بين الطرفين، عندما قام الرئيس " آردوغان " بزيارة إيران فى ٢ ابرايل ٢٠١٥ إذ كانت هذه الزيارة مهمة بشكل كبير لدى الطرفين من خلال الشكر الذى قدمه الرئيس الإيرانى حسن روحانى إلى تركيا من خلال وقوفها مع إيران فى برنامجها النووى.

إن تبادل الزيارات بين البلدين (تركيا وإيران) عاملًا مهمًا فى توحيد الجهود المشـــتركة والقضاء على الخلافات بينهما، إذ أجرى الرئيس التركى "رجب طيب آرودغان" زيارة لإيران فى ٤ مارس ٢٠١٦ والتى جاءت من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، كما أكد وزير الخارجية التركى السـابق "أحمد داود أوغلو" أنه من الضـرورى إجراء الحوار مع إيران من أجل البحث فى القضـايا الخلافية ذات الطبيعة الإقليمية ووضـع حدٍ لها وتحدث قائلاً (**لا ينبغى أن يترك مصير المنطقة لقوى خارج المنطقة**)، وأنه كان قلقاً بشأن السياسات التى تتبعها روســيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم أجرى الرئيس الإيرانى زيارة إلى أنقرة فى ١٦ أبريل ٢٠١٦ وكان مجمل الزيارة قائمًا على أسـاس البحث فى قضـايا المنطقة، وكذلك القضـايا الإقليمية ذات التأثير على مصـــالح البلدين، وخلال هذه الزيارة وأثناء المؤتمر الصـــحفى، صرح الرئيس التركى (**بإن البلدين يجب أن يقلصا الخلافات فيما بينهما**) (١).

منذ محاولة الانقلاب بتركيا عام ٢٠١٦، شـــهدت العلاقات الثنائية بين أنقرة وطهران دفعة كبيرة. حيث أصـبحت السـياسـة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تنبني بشـكل متزايد على صـــيانة بقاء النظام، وهو ما انعكس على العلاقات بين أنقرة وطهران. وقد تم تعزيز هذا التقارب من خلال التوافق بين البلدين حيال القضـايا التالية، الموقف المشـترك المؤيد لقطر إزاء التوتر الأخير بين الرباعى العربى (السـعودية – الإمارات – البحرين – مصـر) مع قطر، والتوافق على معارضـة قيام دولة كردية في شمال العراق، والعلاقات المضـطربة بشـــكل متزايد مع الولايات المتحدة. وقد تعزز هذا التحســـن في العلاقات بفعل الظروف الإقليمية والدولية الناشئة لاحقًا والتي أدت إلى مواقف متطابقة بشأن عدد من القضايا. كما خلفت حالة الانقســـام بين دول مجلس التعاون الخليجي والاســـتفتاء على اســـتقلال إقليم كردستان في شمال العراق ظروفاً مواتية للتعاون بين أنقرة وطهران. وعلى الصعيد الدولي.

ومن ناحية أخرى شـــهد كلا البلدين (تركيا – إيران) تدهورًا حادًا في العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب إلى جانب شـعور بالمظلومية تجاه السـياسـة الخارجية الأميركية في المنطقة العربية ومنطقة الشـرق الأوسـط، وكان هناك تقارب آخر فى وجهات النظر التركية الإيرانية حول قرار الرئيس الأمريكى عام ٢٠١٧ باعتبار (القدس) عاصـــمة

(لإسرائيل)، إذ قام الرئيس الإيرانى "حسن روحانى" بإجراء اتصال هاتفى مع نظيره التركى "رجب طيب آرودغان" حول القرار، وأكد من جانبه على ضـــرورة انعقاد اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإســلامى فهذا يعبر عن التقارب فى وجهات النظر حول مختلف قضــايا المنطقة (١).

كان الموقف التركى من الاحتجاجات التى حدثت فى إيران فى نهاية عام ٢٠١٧ يرتكز على عدة عوامل أساسية كان من بينها، مساندة الرئيس الإيرانى "حسن روحانى" من أجل التعامل مع الأزمة التى اجتاحت إيران، اما العامل الآخر فهو ضـرورة المحافظة على استقرار إيران، والتأييد لأى دعم يؤدى إلى مساندة النظام ضد المظاهرات المدعومة خارجيًا .

انتقدت تركيا بدورها الاحتجاجات في إيران في عام ٢٠١٨، وفي العراق في عام ٢٠١٩، علمًا بأنه كانت للاحتجاجات في البلدَين القدرة على زعزعة المؤسسة الحاكمة في إيران ونفوذها الإقليمي. وقد ساهمت عوامل عدة في تعزيز التقارب بين البلدَين، وتتمثّل في مستويات التشكيك والعداء المختلفة تجاه الدور الأمريكى في سوريا، والخطر المتنامي الذي يُعتقَد أن حزب العمال الكردســتاني يجسّــده مع فروعه في المنطقة، والموقف الموحَّد من الحظر على قطر، والعداوة المشتركة تجاه الرياض وأبو ظبي وتل أبيب.

بالرغم من الاحتكاكات الأخيرة بين تركيا وإيران على خلفية النزاع في محافظة إدلب السورية في فبراير ٢٠٢٠، نجحت الدولتان، على نحوٍ لافت، في التخفيف من حدّة التشنجات بينهما من خلال الحوار المتعدد الأطراف ومنصات إدارة النزاع في الأعوام القليلة الماضية (١).

(ج) الاختلاف السياسى بين تركيا وإيران:

تبدو تركيا بالنسـبة لإيران "خصـماً لا يمكن معاداته" لأنها أولًا: عضـو في حلف الناتو وحليف مهم لإسرائيل والغرب، بما يعني أنّ احتواءها هو أفضل وسيلة للتفاعل معها، لأنّ غير ذلك يعني الدخول في صـــراعات غير متوازنة معها، ولأنها ثانياً: تعتبر ظهيراً إقليميًا

مهمًا استطاعت إيران من خلاله، في بعض الفترات، تقليص حدة الضغوط الدولية والإقليمية المفروضة عليها بسبب طموحاتها النووية والإقليمية.

شهدت العلاقات التركية الإيرانية العديد من الخلافات، ولاسيما بعد عام ٢٠١١(ثورات الربيع العربى)، ويرجع ذلك بسبب التغيرات التى شهدتها المنطقة، الأمر الذى أدى إلى إختلاف فى السياسات، وكذلك التنافس الإستراتيجى حول مناطق النفوذ فهذا عامل ساهم فى حدوث الخلافات بين الدولتين، فرحبت إيران بالانتفاضات بوصفها جزءًا من " الصحوة الإسلامية " ، رابطة هذه الحراكات بثورتها الإسلامية في العام ١٩٧٩.

كان لأحداث المنطقة العربية وموقف تركيا وإيران من الثورة فى تونس ومصر وليبيا، سبب فى تولد الخلافات بين تركيا وإيران ولاسيما أن كلتا الدولتين لهما مطامع فى هذه المنطقة وهو الأمر الذى تسبب فى تفجر حدة الخلافات بينهما، حاولت كل منهما استعمال تلك الثورات من أجل أعادة رسم خريطة النفوذ فى المنطقة بما يملى عليهما دوافع إستراتيجية لكل من هاتين الدولتين،ومع تمدد الربيع العربي ووصوله إلى سوريا، طفت على السطح تباينات في الأهداف الإقليمية بين كل من إيران وتركيا حيث كان لكل من البلدين مصالح وتصورات مختلفة جذريًا (١) .

قام الرئيس التركى "عبدالله غول" بزيارة إلى إيران فى ٥ فبراير ٢٠١١م من أجل تعزيز العلاقات السياسية والاقتصاد بين الطرفين، لكن التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات بين البلدين فى ضوء الأحداث التى شهدتها المنطقة ونجد بأن هناك تحذيرًا تركيا من دعم إيران للنظام السورى وقمعه للاحتجاجات المطالبة بالتغيير، وسارع أردوغان بإعلان تعليق العلاقات بين تركيا وسوريا وأن تركيا ستشارك في فرض عقوبات على دمشق، كما دعا الأسد إلى الاستقالة بنبرة حادة، ثم تبع ذلك تقديم تركيا لمساعدات لوجستية للجيش السوري الحر، الذي افتتح مقر قيادته العامة لأول مرة في محافظة (خطاي) في العام ٢٠١٢.

أن لغة الحوار بين تركيا وإيران لا تخلو من لغة الصراع الإيديولوجى وذلك يمكن أن نشاهده من خلال الكثير من خطابات المسؤولين لكلا الطرفين، ومن هذه الخطابات ما أدلى به وزير الخارجية التركى السابق "أحمد داود أوغلوا" أثناء عودته من إيران فى ٥ يناير

٢٠١٢ كانت لهجة هذا الخطاب يغلب عليها صفة الطائفية وتحدث عن (**أحياء تكتل سنى عربى تركى**)، ضد (تكتل شيعى)، وهذا يعزز المذهبية الإقليمية (١).

وتواصل دعم أنقرة للمعارضة السورية حثيثًا طوال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مع تبني سياسة تسمح للمقاتلين الأجانب بعبور الحدود؛ على أن هذه السياسة أصبحت في وقت لاحق مثيرة للجدل خاصة بسبب صعود الجماعات الإسلامية، مثل أحرار الشام وجبهة النصرة، ولاسيّما الدولة الإسلامية (داعش). وفي العام ٢٠١٥، وجه أردوغان انتقادات لاذعة لإيران وروسيا لدعمهما وتأييدهما لنظام الأسد، وعلى نحو خاص اتهام إيران بإثارة الطائفية في سوريا وإطالة أمد الصراع، ويعيتر موقف تركيا القاطع بشأن إزاحة الأسد عن السلطة كجزء من سياستها الخارجية بالغة الحزم مهد الطريق لعلاقة صراعية على نحو متزايد مع إيران .

بينما حاولت تركيا التركيز على ميزة قوتها الناعمة التي تتسم بتوليفة من الديمقراطية الانتخابية والنجاح الاقتصادي وإمكانية محاكاة هذه الدول للنموذج التركي، وعلى الصعيد الداخلي، كان أردوغان في أوج قوته، حيث كان قد خرج منتصرًا للتو من استفتاء شعبي على تعديلات دستورية لإصلاح السلطة القضائية فى ١٦ أبريل ٢٠١٧.

كما شكلت موافقة تركيا على نشر قوات الناتو على الحدود مع سوريا توتر فى العلاقات السياسية وعبر عن ذلك التوتر الكثير من المسؤولين الإيرانيين، إذ قام "على لأرجانى" رئيس البرلمان الإيرانى بزيارة إلى تركيا وعبر عن عدم الرضا من جانب المسؤولين الإيرانيين حول ذلك القرار، واستطرد قائلاً : (**يعد ذلك عملاً استفزازياً من تركيا ليس لسوريا فحسب بل للمنطقة بشكل عام**)، إلا إن هذا لا يخلو من الرد التركى حول الإنتقادات التى عبر عنها " على لأرجانى " فقد كان الرد التركى عن طريق وزير الداخلية "أدريس نعيم شاهين" الذى أكد أن السلطات الإيرانية تقوم بدعم حزب العمال الكردستانى الذى صنفته تركيا ضمن الجماعات الإرهابية (١).

فتركيا وعلى الرغم من المصالح المباشرة مع نظام بشار الأسد وتطابق الرؤى والأهداف بينهما قبل الثورة السورية، فإن تركيا اتجهت نحو الدول الخليجية ولاسيما مع قطر

والسعودية لإسقاط النظام السوري وتمكين الإخوان المسلمين من الحكم والمدعومة من قبلهم ، فكان سبباً مباشراً في تعميق الخلاف التركي الإيراني حول سوريا، وهذا ما حصل بينهما في سبيل تعزيز المكانة الإقليمية لكل منهما في المنطقة، إذ تريد إيران إبقاء نظام بشار الأسد في الحكم، وأعلنت الدعم الكامل للنظام السوري، وخاصة أنهم على علاقات متميزة منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

كانت هناك زيارة من قبل وزير الخارجية الإيرانى " محمد جواد ظريف " إلى تركيا فى أغسطس ٢٠١٥، لكن هذه الزيارة ألغيت فى اللحظة الأخيرة، وكان سبب إلغاء هذه الزيارة، عدم توفر الوقت للقاء بكافة المسؤولين الأتراك لأن الرئيس التركى كان موجوداً فى إسطنبول فى حين وزير خارجيته فى أنقرة، وعدم موافقة الرئيس التركى لقاء ظريف بسبب السلوك غير الملائم الذى اتخذته وسائل الإعلام الإيرانية ضده، إضافة للتوتر السياسى الذى يأتى بسبب زيادة الهجمات التى يقوم بها حزب العمال الكردستانى، وتتهم إيران من قبل تركيا بدعم هذا الحزب من أجل زعزعة الأمن والاستقرار فيها (١) .

شهددت العلاقات بين الدولتين توترًا مكتومًا ويتضح هذا عندما أشار وزير الخارجية التركى أمام (مؤتمر ميونخ)، وتحدث عن الدور الإيرانى قائلًا (**إنه يزعزع الاستقرار فى المنطقة ولاسيما أن إيران تسعى لنشر مبادئها فى العراق وسوريا وهذا يأتى عن طريق التحول الذى تشهده السياسة الخارجية الإيرانية من خلال الاعتماد على القوة الناعمة فى ذلك**) وأن هذا التصريح قد أثار مزاعم المسؤولين الإيرانين ولاسيما فى ظل إتهام إيران بأنها مصدر التهديد الإقليمى ، إيران تصرفت بحكمة حول ذلك الموضوع برد رسمى وذلك من خلال استدعاء السفير التركى فى إيران وإعطاء مذكرة إحتجاج حول التصريح الذى قام به الوفد الدبلوماسى فى مؤتمر ميونخ، وبذلك شهدت العلاقات بين الطرفين حالة عدم الرضا تجاه الاتهامات التى يلقيها كل طرف على الأخر، لكن هذا لم يدوم طويلاً لأن البلدين يدركان مصلحتهما (١).

كانت الزيارة التى أجراها رئيس الوزراء التركى "رجب طيب آردوغان" إلى منطقة الخليج ضمن جولة ميدانية فى تلك المنطقة وعند وصوله إلى البحرين وأثناء تصريحاته أتهم إيران بإشعال حروب طائفية فى المنطقة، كان الرد الإيرانى متميز وبأسلوب دبلوماسى، وذلك عن طريق استدعاء السفير التركى فى يوم الإثنين ٢١فبراير ٢٠١٧، وتسليمة مذكرة

احتجاج على تلك التصـــريحات، إلا أن هذا لم يقف عند ذلك، بل كان هناك هجوماً آخر من جانب تركيا تجاه إيران فى يوم الأربعاء ٢٣ فبراير ٢٠١٧، وردت إيران حول ذلك فى اليوم الثانى المصـــادف ٢٤ فبراير ٢٠١٧ رداً قوياً وهذاما عبر عنه "على أكبر ولايتى" مستشـار المرشـد الإيرانى بقوله : **(إن تركيا تريد أن تصلى فى الجامع الأموى فى دمشق وأنها فشلت فى ذلك، وعليها سحب قواتها من العراق وسوريا شاءت أم أبت)** (١).

تعد نقطة الخلاف فى العلاقات التركية الإيرانية هى السـياسـات الإيرانية تجاه قضـايا المنطقة والتى تفسـرها تركيا بأنها تقويض للنفوذ التركى مقابل زيادة النفوذ الإيرانى، وتعتمد إيران على القوة الصـــلبة ومن خلال بناء جيوش غير نظامية خارج حدودها [المليشـــيات العقائدية المسـلحة المرتبطة بإيران والتى تتمتع بالدعم الرسـمي الإيراني الكامل عبر رعاية (الحرس الثوري الإيراني)]، وهو الأمر الذى يثير مزاعم تركيا تجاه الكثير من قضـــايا المنطقة ، ويعد التدخل التركى فى قضـــايا منطقة الشـــرق الأوســـط من أجل موازاة النفوذ الإيرانى والحفاظ على المكانة الإقليمية التركية (١).

٢- المحددات الاقتصادية:

إن الملف الأسـاسـى بين إيران وتركيا هو الملف الاقتصـادي واليد العليا في هذا الملف لإيران؛ لأن تركيا على الرغم من قوتها الاقتصـادية التي حققتها طيلة السـنوات الماضـية، فإنها دولة مفتقرة للطاقة فهي تعتمد على النفط والغاز تحديداً من روســـيا وإيران؛ لذلك إن السقوف السياسية التركية كثيرًا ما قد تكون خاضعة بالملف الاقتصادي للبلد، وتدرك أنقرة مدى احتياجها لطهران، وأنها في حال قطع روابطها مع طهران يعني ذلك توقف شـــريان الطاقة عنها وتعطل الميزان التجاري بين البلدين الذي يصل إلى مليارات الدولارات.

يعد الاقتصاد عامل مهم فى العلاقات التركية الإيرانية إذ أصبحت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران تشـــهد حالات متقدمة، وتمكنت تركيا من الحصـــول على الكثير من المكاسب فى الجانب الإقتصادى وذلك بسبب ارتفاع حجم التبادل التجارى أكثر مما شهدته الأعوام الســـابقة، ومن جملة الأمور التى يجب الأخذ بها فى العلاقات الاقتصـــادية بين البلدين هو الموقع الجيوسـياسـى فإن لكلا البلدين حدود مشـتركة(١).، وهذا سـاهم فى بناء علاقات اقتصـادية متطورة فضـلاً عن ذلك عمل على إيجاد نوعاً من التوافق فى الصـادرات

والواردات بين الطرفين، إذ أخذت إيران تعمل على تعزيز علاقتها الاقتصـــادية مع تركيا وذلك من أجل الاســتفادة من موقع تركيا للقيام بعملية تصــدير بضــائعها إلى الأســواق الأوروبية، وذلك بســبب إخفاقها بما كانت تطمح إليه إيران بعد أن تعذر النقل عن طريق ســوريا من خلال وجود المخاطر الأمنية، فإن إيران ترى تركيا الطريق المهم لنقل الطاقة الإيرانية إلى الأسواق الأوربية (١) .

(أ) التوافق الإقتصادى فى العلاقات التركية الإيرانية :

إن الإدراك لحاجة البلدين بدأ يظهر لدى المســئولين من كلا الطرفين، فى حين أن الرئيس روحانى ومن خلال تصـربحاته تحدث عن أهمية موقع البلدين إذ أكد على ان تركيا هى الجسـر الذى يربط الشـرق بأروبا، أما إيران فهى الجسـر إلى الشـرق الأقصـى وينبغى اسـتخدام البلدين كجسـور للتنمية الإقليمية والتى ينبغى أن يكمل الاقتصـاد التركى الإيرانى بعضه بعض (١).

وتســتورد أنقرة نحو (٦٠ %) من الغاز الطبيعي من روســيا. حيث تُمثِّل إيران، مع أذربيجان، واحدة من البدائل القليلة المتاحة لتقليص اعتماد تركيا على روسيا. وكانت الرغبة في تقليل هذا الاعتماد على الطاقة الروســية وتنويع مصــادر التوريد دافعًا مهمًا وراء العلاقات الاقتصادية الوثيقة التي طورتها تركيا مع إيران.

وقد لو حظت التطورات الإيجابية فى العلاقات الاقتصـــادية التركية مع إيران فى عام ٢٠١١ إذ تجاوز حجم التبادل التجارى (١٦) مليار دولار وارتفع إلى مستوى لم يكن موجود فى التاريخ، من أجل فهم التطور بين تركيا وإيران فى إطار العلاقات الاقتصـــادية يجب التأكيد على عدة مؤشــرات، اولاً : يشــهد البلدان علاقات تجارية متطورة تجاوز فيها حجم التجارة (١٠) مليار دولار ، وثانياً : صــادرات النفط والغاز الإيرانى إلى تركيا تحتل نســبة كبيرة من مجمل السلع التى يتم تصديرها (١).

بينما التقى وزير الخارجية التركى السابق " أحمد داود أوغلوا" بنظيره الإيرانى "على أكبر صـــالحى" فى أذربيجان إذ بحث الجانبان تطوير العلاقات الثنائية وتم التأكيد على زيادة حجم التبادل التجارى من (١٥) مليار دولار إلى (٣٠) مليار دولار، كما عبرت وســائل

إعلام إيرانية على أن "رجب طيب آردوغان" من خلال تصـــريحاته أكد أهمية الجانب الاقتصـــادى بين البلدين إذ تحدث قائلاً: [**أن عام ٢٠١٢م كان بارزاً جداً لناحية العلاقات بين البلدين، أذ بلغ حجم التبادل التجارى (٢١) مليون دولار لكنه انخفض فى العام ٢٠١٣م إلى (١٣) مليون دولار فى حين أن التصريحات والتأملات من قبل القادة الأتراك يؤكدون على ضرورة زيادة حجم التبادل التجارى فى السنوات القادمة**] (١) .

وتحت ضغط من إدارة أوباما، قامت تركيا بتخفيض وارداتها من النفط من إيران في عام ٢٠١٢ .

وفي الوقت نفسه، بدأت أنقرة في بيع الذهب لإيران للالتفاف على الصعوبات المرتبطة بالدفع بالدولار. ووفقًا للبيانات الصـــادرة عن معهد الإحصـــاء التركي " تركســـتات "، فقد ارتفعت صـــادرات الذهب التركية إلى إيران إلى ســـتة مليارات دولار في الأشـــهر الســـبعة الأولى من عام ٢٠١٢ ، بما يُشـــكِّل (٧٥ %) من إجمالي قيمة الصـــادرات التركية إلى طهران، وعندما جذب خبر المبيعات هذا اهتمام وســـائل الإعلام، تحولت إيران إلى إنشـــاء شـــركات وهمية في دولة الإمارات العربية المتحدة لشـــراء الذهب من تركيا. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة قد استهدفت تجارة الذهب أيضًـا، كما أدت حملة الضـغوط القصـوى التى مارســـتها الولايات المتحدة الأمريكية والعقوبات المفروضـــة التي منها على إيران والتى اشـتملت على عقوبات اقتصـادية وجهود سـياسـية لعزل النظام، تداعياتها على التجارة، قد أثرت فى العلاقات التجارية بين تركيا وإيران والتى أدت إلى انخفض حجم التبادل التجارى إضـطرارياً فى عام ٢٠١٣حتى وصـل إلى (١٦) مليار دولار بسـبب فرض القيود من قبل مجلس الأمن على إيران لكن بقيت تركيا تســـاند إيران فى مواجهة العقوبات الاقتصـــادية المفروضـــة عليها ولو أن العلاقات الاقتصـــادية تأثرت بعض الشـــى لكن كان هنالك تقارب اقتصادى مهم (١) .

من أجل أضـــعاف العلاقات الســـياســـية والاقتصـــادية بين تركيا وإيران بدأت حملة بها الصـــحف الغربية فى التأكيد على الدعم الذى تقدمه تركيا لإيران فى مرحلة العقوبات: إذ أتهمت تركيا بإنتهاكهات لقواعد القانون الدولى وكذلك قرارات مجلس الأمن بعد فرض

العقوبات على إيران، وإضافة لذلك أتهمت بفتح موانئها لتصدير البضائع الإيرانية وكذلك فتح أراضيها أمام إيران لنقل الأسلحة إلى سوريا (١).

كان هنالك انخفاض تجاري فى حجم التبادل التجارى بين تركيا وإيران خلال الأعوام (٢٠١٤ – ٢٠١٥ – ٢٠١٦)، بدأ حجم التبادل التجارى بالانخفاض إذ وصل عام ٢٠١٤ إلى (٩,٧) مليار دولار بعد أن كان خلال عام ٢٠١٢ يمثل مرحلة مهمة، ويرجع ذلك للعقوبات المفروضة على إيران التى شكلت عائقاً أمام تركيا التى تسعى إلى زيادة معدل التبادل التجارى (١).

قام الرئيس الإيرانى السابق "حسن روحانى" بزيارة إلى تركيا فى يوليو ٢٠١٤ وبين خلال مؤتمر صحفى مع الرئيس التركى تمنى أن تكون هذه الزيارة عاملاً أساسى فى تحقيق المصالح الثنائية وأضاف " **نتطلع لتوظيف الإمكانيات التى تتوفر لدى تركيا وإيران بشكل جيد، من خلال تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الجانبين**" (١).

بعد عقد الاتفاق النووى مع إيران عام ٢٠١٥ م وكذلك الرفع التدريجى للعقوبات الاقتصادية على إيران ساهم ذلك فى تحقيق نوع من التطورات فى الاقتصاد الايرانى وكذلك الارتفاع فى حجم التبادل التجارى مع تركيا، وساهم كذلك فى سهولة عملية تصدير الغاز الإيرانى عن طريق تركيا إلى الأسواق الأوربية وهذا زاد من أهمية تركيا لإيران، وكانت هناك عدة أمور ساهمت فى بناء الشراكة بين تركيا وإيران وقد بين الرئيس التركى خلال زيارته الى إيران عام ٢٠١٦ الجوانب الآتية؛ التعاون فى المجالات المصرفية وهو يعد خطوة مهمة فى العلاقات الاقتصادية، إنشاء مركزًا تجارياً فى العاصمة إيران، هو الأول من نوعه ولأول مرة تقوم تركيا بمثل هذه الخطوة إذ تم افتتاحه من قبل الاقتصادى التركى " نهاد زيبكجى " والقى كلمته أكد خلالها أن (**إيران وتركيا ليستا متنافستين بل يكمل بعضهما بعض**) (١).

يبقى العامل الاقتصادى هو الذى يأخذ نصيباً مهماً فى العلاقات التركية الإيرانية على الرغم مما حققته تركيا من تطور فى المجال الاقتصادى خلال السنوات السابقة فهى تبقى تفتقر لعامل أساسى ومهم وهو الطاقة، بالتالى فهى تسعى للحفاظ على علاقتها مع إيران ، حيث إن أى خلل فى العلاقة سوف يعود سلباً على الجانب التركى، ونجد حدوث انخفاض

شديد فى العلاقات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٤ لم يكن عن طريق توتر العلاقات ولا عن طريق التقليل من حجم التبادل التجارى ، ولكنه جاء امتثالا لقواعد القانون الدولى وكذلك مجلس الأمن، ولاسيما أن إيران تعد هى المصدر الرئيسى للغاز الى تركيا ،وبالتالى فإن التبادل التجارى بين تركيا وإيران عام ٢٠١٤ كان (٩,٧) وأخذ بالتزايد حتى وصل التبادل التجارى فى عام ٢٠١٥ الى (١٠) مليار دولار، تم تراجع فى عام ٢٠١٦ إلى (٨,٤) مليار دولار(١).

كانت لـــ"حملة الضغوط القصوى" التي مارستها الولايات المتحدة على إيران، واشتملت على عقوبات اقتصادية وجهود سياسية لعزل النظام، تداعياتها على التجارة، وكذلك على العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وطهران بصورة عامة. وكانت هذه الروابط ركيزةً من ركائز العلاقات المعقّدة والمتعددة الجوانب بين البلدَين. وتسببت العقوبات الأحادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في أواخر عام ٢٠١٨ بتراجع حجم التجارة الثنائية بين تركيا وإيران من حوالي (١٠,٧) مليارات دولار في عام ٢٠١٧ إلى (٥,٦) مليارات دولار فقط في عام ٢٠١٩، أي بنسبة (٥٠ %)

(بحسب تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة والتعدين والزراعة في طهران)، وحافظ التصدير الإيراني إلى تركيا على وتيرته حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٨، ولكن في الربع الأخير من العام وخلال عام ٢٠١٩، سجّلت هذه الصادرات تراجعاً مطردًا (١).

ويمكن أن يُعزى ذلك إلى القرار الذي اتخذته تركيا بوقف استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية من إيران بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن تجديد الإعفاءات الخاصة من التقيّد بالعقوبات الممنوحة لتركيا وبلدان أخرى، علمًا بأن النفط الخام والمنتجات النفطية كانت تشكّل جزءاً كبيراً من الواردات التركية من طهران (١) .

تستورد تركيا سنوياً عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي من إيران، أي: ما يعادل خمس احتياجاتها السنوية، وكان رئيس شركة الغاز الوطنية الإيرانية "عبد الرضا إبراهيميان" قد صرح مسبقاً بأن صادرات إيران الغازية إلى تركيا تشهد تطوراً كبيراً وبنحوٍ غير مسبوق، وذلك منذ بدايات عام ٢٠١٧، مضيفاً أن حجم الصادرات ارتفعت

بمعدل(١١%) بالمقارنة مع النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وأوضح " إبراهيميان"، أن ما يقارب (٨٠٠) مليون متر مكعب من الغاز تم تصـــديره إلى تركيا عام ٢٠١٧ معتقدًا أن هذا الحجم مرشح للنمو والزيادة في ظل احتياجات تركيا للغاز الإيراني (١) .

يحتفظ كلا البلدين بعلاقات اقتصادية متطورة ، إذ تشير الدراسات بأن تركيا تطمح فى مستويات تعاونها على الأصعدة :الاقتصادية والسياسية والعسكرية كافة مع الجانب الإيرانى وكان قطاع الغاز والنفط يمثلان عوامل مهمة فى حجم التبادل التجارى لكلا البلدين، وقد تحدث " أحمد داود أو غلوا " حيث أكد (**أن تركيا تحتاج إلى الطاقة الإيرانية باعتبارها امتداداً طبيعياً لمصـالحها الوطنية ، لذلك فإن اتفاقية الطاقة التركية مع إيران لا يمكن ان تعتمد على العلاقات مع الدول الأخرى**)، لكن ربط الغاز الإيرانى بمشـروع (باكو) يكون له بالغ الأهمية بالنسـبة لتركيا وذلك من خلال جعلها مركزا للطاقة فى المنطقة ، فى حين اتفقت تركيا مؤخراً مع الحكومة

السويسرية حول نقل الطاقة الإيرانية مستقبلاً إلى سويسرا عبر تركيا، وهذا جعل تركيا تدرك أهمية علاقتهـــــــــا مع إيران (١).

يتطلع البلدان إلى التعاون في مشـــاريع الطاقة المتبادلة، بما في ذلك "خط الغاز الفارســي". ومن بين الأطراف المشـاركة في هذا المشـروع، فإن تركيا وإيران هما الدولتان غير الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن إيران وتركيا تمثل الجانب الشـــرقي لمشروع يربط الغاز الأوراسي إلى الجانب الأوروبي.

لقد تمكّنت تركيا وإيران من فصـل علاقاتهما الاقتصـادية عن خصـوماتهما الإقليمية خلال العقد الماضـي، ولكن التعاون الاقتصـادي سـاهم، في الوقت نفسـه وبصـورة غير مباشرة، في الانضباط الجيوسياسي، بهدف حماية مصالحهما الاقتصادية المشتركة من جملة أمور أخرى. وعلى صـعيد المنافع الاقتصـادية التي يمكن أن يقدّمها كل طرف إلى الآخر، ترى تركيا في إيران مصـــدراً اســـتراتيجياً لإمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي، ومصدراً ضرورياً لأمنها في مجال الطاقة وجهودها الهادفة إلى تنويع نشاطها الاقتصادي. وتشكّل إيران أيضـاً سوقاً مهمة للصـادرات التركية غير النفطية، نظراً إلى أنها تضـم عدداً كبيراً من السـكان. إضـافةً إلى ذلك، تلجأ تركيا على نحوٍ متزايد إلى اسـتخدام إيران بمثابة

طريق عبور إلى أسواق آسيا الوسطى، أما بالنسبة إلى إيران، فتركيا هي الجهة المستوردة الأكبر للغاز الطبيعي الإيراني ومستوردة أساسية للنفط الخام الإيراني(١).

وتُشكّل بوابة اقتصادية للوصول في المستقبل إلى أسواق الطاقة النفطية وغير النفطية في أوروبا. ويُعرَف عن تركيا أيضاً أنها تؤمّن قناة دعم اقتصادية لإيران في أوقات الأزمات. فقد بادرت تركيا إلى تقديم المساعدة إلى إيران لتأمين احتياجاتها الاقتصادية في أثناء الحرب التي استمرت ثمانية أعوام بينها وبين العراق، وكذلك عندما واجهت إيران صعوبات في الخليج الفارسي بسبب الخلل في حركة الملاحة البحرية. وفي عام ٢٠١٢، أدّت تركيا دوراً حيوياً في مساعدة إيران على التهرب من العقوبات من خلال خطة كبرى اشتملت على تسديد ثمن النفط والغاز الطبيعي المستورَد من إيران بواسطة الذهب (١) .

إن الأهمية الجيوستراتيجة للعلاقات التركية الإيرانى تنبع من خلال كون هنالك مميزات يمنحها الموقع الجغرافى لكلتا الدولتين والذى أسهم بشكل كبير فى تحقيق التقارب والعمل على إجراء ترتيبات مشتركة بين الطرفين، كما تظل قضية الطاقة هى العامل المهم فى العلاقات التركية الإيرانية والتى تشهد انتعاشًا ملحوظًا بسبب زيادة الطلب على الطاقة من جانب تركيا، وبهذايكون التعاون بين الجارتين أقرب إلى الاعتماد المتبادل على أساس المقايضة ، وتبقى تركيافى أمس الحاجة إلى النفط والغاز الإيرانى إذ تستورد عشرة مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لسد احتياجاتها (١).

وتبقى نقطة أخيرة فى احتياج إيران لتركيا، حيث يواجه القادة فى إيران معضلة اقتصادية حقيقية قبل (٤) أشهر من إجراء الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها فى يونيو ٢٠٢١، إذ إن تقديم أى تنازلات لإدارة "بايدن" قد يكون ثمنه فادحاً فى صناديق الاقتراع. لكن العمل من أجل إيجاد سبل لتصدير البترول بات أمرًا ضروريًا، لأن "**الاقتصاد لم يعد يتحمل هذه المقاومة الوطنية**"، على حد قول أحد أصحاب المشروعات فى طهران. فقد انخفضت قيمة العملة ٤ مرات خلال عام ٢٠٢٠، وبلغ معدل التضخم على مستوى العام رسميًا (٤٦%)، بينما قد يصل فى الواقع إلى (٦٠%)، فأغلبية الإيرانيين، البالغ عددهم

(٨٢) مليون نسمة، يعيشون حاليًا تحت خط الفقر، بينما وصلت البطالة بين الشباب إلى معدلات أعلى من أن تحسب (١).

(ب) التنافس الاقتصادي فى العلاقات التركية الإيرانية:

تعد تركيا شـريكًا إقليميًا ومنافسًـا لإيران فى الوقت نفسـه ، فهنالك الكثير من الجدل حول ذلك، غير أنه عندما يتم استعراض التطورات فى المنطقة والسياسية الخارجية لتركيا وإيران على المستوى الإقليمى لايمكن أن يكونا شريكين، لأن المنافسة بينهما أقوى من اى وقت مضـى،أخذت كل من تركيا وإيران فى إطار سـياسـتها الخارجية العمل على تنمية وتطوير قدراتها وإمكانياتها الاقتصـادية ،عن طريق الانفتاح الاقتصـادى ضـمن الإطار الإقليمى، لذلك أخذت الدولتان تسـعيان إلى توسـيع حراكهما الاقتصـادى فى إطار رقعة جغرافية متنافستين عليها ، وبالتالى فإن المصالح الاقتصادية أصبحت ضرورة مهمة متعلقة بطموحات كل دولة (١).

اقتصـاديًا فإن الجانب التركى متفوق على الإيرانى ، وتم قياس ذلك من خلال مؤشرات أعدت المزيد من البيانات، وتشـير الكثير من الدراسـات إلى أن الناتج المحلى الإجمالى التركى يبلغ (٣٣١) مليار دولار وهذه الأرقام تكون حسب مؤشرات الشفافية العالمية ٢٠١٤ ،إن طموحات تركيا اقتصـادياً تفوق طموحات إيران على الرغم من التمدد الإقليمى الذى تتميز به إيران ، فى كل الأحوال نجد بأن النفط يعد المحرك الأسـاسـى للاقتصـاد الإيرانى ،أما الاقتصاد التركى فهو يتميز بالتنوع وهذا ما يجعله يتفوق على الاقتصاد الإيرانى (١).

يسـعى البلدان إلى تحقيق الربح المتبادل ، حيث قام " رجب طيب أردوغان "بالذهاب الى إيران ثم عاد منها ، دون ان يدفع التنازلات السياسية هدفاً للربح الاقتصادى لكن مابينه هو الالتزام بأخلاقيات وقوانين المنافسـة "وكذلك هذا ما كانت عليه إيران ، كان الاثنان يسعيان الى البيع دون الشراء ، وذلك لأنهما قوتان متنافستان فى " إقليم الشرق الأوسط ".

بدات إيران تعتنى بمنطقة آسـيا الوسـطى من الناحية الاقتصـادية للخروج من العزلة الدولية التى فرضـت عليها من قبل الإدارة الأمريكية سـواء كان ذلك بالعلاقات الثنائية أو بالتحالفات الإقليمية ، وبالتالى فإن تركيا تمتلك سـياسـة نشـطة ضـمن أسـاليب دبلوماسـية

وعلاقات اقتصادية متطورة مع آسيا الوسطى ، فى حين أن إيران تهدف الى تحقيق فكرة مهمة ألا وهى ربط بحر قزوين بالخليج الفارسي، وذللك من خلال انشاء ممر تركمانستان وإيران وتركيا ، بينما الهدف الذى تسعى إليه تركيا التأثير على المستوى الجيوسياسى فى المنطقة (١).

إن العلاقة بين تركيا وإيران تجاه آسيا الوسطى تشهد حالة من التنافس وهذا التنافس له أبعاد كثيرة حيث إن آسيا الوسطى ذات أهمية كبيرة لدى الدولتين وتأتى هذه الأهمية من خلال دول ناطقة باللغة التركية ، فضلاً عن البعد الإيديولوجى الذى يعد أداة إيران للتوسع ، ناهيك عن البعد الاقتصادى المتمثل بوجود الغاز وكذلك بحر قزوين، فضلاً عن مصادر الطاقة الأخرى (١).

إن التنافس التركى الإيرانى على منطقة آسيا الوسطى هو صراع ثنائى مباشر بين الطرفين ،فى حين تسعى إيران الى زيادة نفوذها الاقتصادى و السياسى من أجل موازاة تركيا فى المنطقة وبذلك تكون قد ساهمت فى حدة المنافسة الإقليمية ، وهو الأمر الذى أدى إلى تقاطع المصالح التركية الإيرانية فى تلك المنطقة (١) .

إيران قد أثبتت أنها شريك صعب ولا يمكن التنبؤ به. فقد قطعت مد الغاز إلى تركيا فجأةً، ودون إنذار في عدد من المناسبات ولعدة أسابيع في فصل الشتاء. ويبدو أن هذا الانقطاع كان بسبب ضعف في نظام التوزيع الداخلي الإيراني، وغير مرتبط بدوافع سياسية. إلا أن ذلك قد تسبب في حدوث اضطرابات كبيرة أضرّت بسمعة إيران كشريك موثوق، ولا شك في أن العقوبات الأمريكية الاقتصادية على إيران والتي تم استئنافها في أغسطس ٢٠١٨، قد صاحبها انعكاسات سلبية على أداء الاقتصاد الإيراني وهو ما اتضح جليًا في العديد من المظاهر ومنها انخفاض قيمة العملة الإيرانية بنسبة تتراوح ما بين (٧٠ % إلى ٨٠ %)، وارتفاع نسبة التضخم والارتفاع المخيف في أسعار السلع الأساسية وغير ذلك مما كان سببًا رئيسيًا في تحريك الشارع الإيراني مؤخرًا ضد السلطات الإيرانية، وتعتبر خطورة العقوبات الاقتصادية جاءت هذه المرة كونها استهدفت بالأساس المتعاونين مع إيران؛ فلم تقتصر على حصار الشركات أو المؤسسات الاقتصادية الإيرانية فحسب،

وهو ما أصاب شركات الدول الأخرى بحالة من الخوف والرعب من أن تطالهم يد العقوبات الأمريكية خاصة وأن أمريكا لا زالت تتحكم في الكثير من مفاصل الاقتصاد العالمي وهو الأمر الذي يعني قدرة الولايات المتحدة على إعاقة أعمال أية شركة تصر على تعاونها مع الإيرانيين ومن ثم شل حركتها التجارية، وهو ما يضطر هذه الشركات إلى أن تنأى بنفسها عن الدخول في مثل هذه المهاترات (١).

إن هناك تأثيرًا كبيرًا للعقوبات الأمريكية على العلاقات التجارية بين أنقرة وطهران، حيث تشمل العقوبات الأمريكية كافة القطاعات الهامة والحيوية للجانب الإيراني، وهو ما يجعل عملية الالتفاف على العقوبات عملية صعبة وذات تكلفة مرتفعة؛ فبالرغم من ذلك تنجح طهران أحيانًا فى ذلك وتقوم بالتصدير لتركيا وتستورد منها أيضًا، ولكن ليس بنفس المعدل المعروف والطبيعي، على الجانب الآخر أدى ذلك إلى انخفاض أسعار البيع لتركيا حيث تشتري تركيا المنتجات الإيرانية والنفط الإيراني بأرقام أقل من الأسعار العالمية، وهو ما يؤثر سلبًا على الخزانة الإيرانية، ويمكن القول إن التأثير على التجارة بين البلدين كبير، ولكنه لا يعني توقف حركة التجارة كاملة حيث تتلاقى رغبة الدولتين في الالتفاف على العقوبات الأمريكية، وبالتالي تحاول كل دولة مساعدة الأخرى في القيام بذلك .

٣- <u>المحددات العسكرية والأمنية</u>:

اتجهت تركيا إلى تطوير قدراتها العسكرية وتحديث معداتها القتالية لكى تكون على مستوى القدرات العسكرية التى تتمتع بها قوات بعض دول " الناتو"، ويأتى المسعى التركى من عدة دوافع تتعلق بمخاوفها الأمنية التى فرضها قربها الجغرافى من الاتحاد السوفيتى السابق، ورغبتها فى أن تكون على مستوى المسئولية المنوطة بها كحارس للجناح الجنوبى للناتو، هذا بالإضافة إلى عملها على تقوية مركزها وطموحها لأن تصبح قوة إقليمية كبرى .(١)

تعتمد تركيا فى نظم تسليحها على الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها اتجهت فى السنوات الأخيرة إلى اعتماد أنظمة تسليح من دول أخرى منها (ألمانيا – إنجلترا – فرنسا – إسرائيل)، فى الوقت نفسه تقوم تركيا بدعم صناعتها الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتى،

وهى تسعى للدخول فى مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسليح مشتركة بالحصول على تراخيص إنتاج لها من بلد المنشأ، وهو الأمر الذى يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها (١).

لقد كانت ومازالت القوة العسكرية الإيرانية من أهم محددات سياسية إيران الخارجية التى أهلتها لتصبح قوة إقليمية مؤثرة، وتعد العقيدة العسكرية الإيرانية نموذجًا للعقائد التى تعمل على تطوير نفسها والتكيف مع التغيرات التى تطرأ على طبيعة التهديدات الخارجية والتطورات السياسية بالمنطقة، ولقد كانت الثورة الإيرانية نقطة تحول فاصلة فى بلورة العقيدة العسكرية الإيرانية لما صاحبها من تغير كبير فى وجهة وطبيعة النظام السياسى الإرانى، ومن ثم إعادة الهيكلة التى أثرت مباشرةً على المؤسسات الأمنية والعسكرية (١).

ومن جانب آخر، فبقد لعبت التطورات والأحداث التى استجدت على المستويين الإقليمى والدولى دورًا بالغ الأهمية فى إعادة تشكيل وصياغة المكونات للسياسة الدفاعية الإيرانية، وبدا ذلك واضحًا فى إعادة بلورة أبعاد استراتيجية الأمن القومى الإرانى حتى تصبح أكثر توافقًا مع طبيعة التطورات الجارية وما تنطوى عليه من احتمالات المواجهة والصراع المسلح ولهذا عملت القيادة الإرانية على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع وذلك مع التركيز على عدد من المجالات من أهمها، (توسيع نطاق الاستيراد الخارجى للأسلحة والمعدات – العمل على توسيع نطاق صناعتها العسكرية – بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل فى المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية) (١).

إن التنافس على السلطة والنفوذ في المنطقة بين تركيا وإيران قد شكَّل المصير السياسي للشرق الأوسط إلى حدٍ كبيرٍ. وبينما ظل هذا التنافس كامنًا لفترة طويلة في العصر الحديث، فقد أدى إلى صراعٍ كبير وسفك للدماء على مر التاريخ. لكن تركيا وإيران لا تتنافسان تنافسًا تاريخيًا واستراتيجيًا فحسب، .بل تشكل كل منهما مصدرًا للمخاوف والقلق العميقين للأخرى كذلك، كما سببت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، موجات من الصدمة في أرجاء المنظومة السياسية التركية التي يسيطر عليها الجيش. وقد كانت الجمهورية الإسلامية، وهي الدولة الدينية الثورية، بمثابة النقيض لجمهورية أتاتورك

العلمانية. ليس فقط لأنها تسعى إلى قلب النظام الجيوسياسي الإقليمي، ولكن لأنها أيضًا تُهدِّد هوية الدولة التركية ووجودها، في نظر النخبة التركية (١) .

إذا كانت تركيا تعيش فى حالة صراع نفوذ مع إيران بالمنطقة، فلماذا تناوئ فكرة ضربها وترفض استخدام منشآتها العسكرية في تنفيذ هذا السيناريو، بل وتساعد بقوة في البحث عن مخرج سلمي للأزمة النووية الإيرانية؟ الجواب على هذا التساؤل يمكن فهمه في سياق معادلات الصراع الإقليمي أيضاً، فتركيا لا تريد للقوة العسكرية الإسرائيلية مزيداً من التمدد والنفوذ الاستراتيجي الذي قد تكتسبه تلقائياً فور نجاح أي ضربة عسكرية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية، خصوصاً في ظل التوتر السائد حالياً بين إسرائيل وتركيا، كما أن ضرب إيران لا يضمن القضاء على الطموحات النووية الإيرانية، بل ربما تخرج طهران من هذا السيناريو أكثر تطرفاً وتمرداً على قواعد اللعبة الدولية، فضلاً عن استرداد طهران لبعض التعاطف الذي كان سائداً في سنوات سابقة في الشارع العربي على خلفية وقوفها كلامياً في وجه الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ودعمها لحركات المقاومة الفلسطينية، ناهيك عن أن تركيا تحاول ضمان البقاء ضمن دائرة أي حوار غربي إيراني حتى تضمن مصالحها الاستراتيجية في الإقليم في حال توصل الجانبان إلى صفقة سياسية لمعالجة أزمة البرنامج النووي، ما يفسر نسبياً طروحها المستمرة بشأن استضافة المحادثات النووية بين إيران ومجموعة (٥+١) (١).

(أ) التقارب الأمنى فى العلاقات التركية الإيرانية :

عند النظر الى العلاقات الأمنية بين البلدين اللذين يعملان على التعاون فى إطار الشعور بالتهديد المشترك ، إذ يشكل ذلك الطريق المهم نحو تحقيق التعاون على مستوى العلاقات بين البلدين لمواجهة الأخطار الخارجية، تم الإتفاق بين الدولتين فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١١ ، على تعزيز التعاون الأمنى وتكثيف الجهود لمحاربة الجماعات الإرهابية المدعومة من " حزب العمال الكردستانى"، التى تتخذ من شمال العراق مركزاً لتنسيق المعلومات وتهديد أمن تركيا وإيران ،وقد رحب وزير الخارجية التركى السابق " أحمد داود

أو غلوا " بهذا الاتفاق الذى تم خلال زيارة وزير الخارجية الإيرانى "على أكبر صـــالحى "، كما وجه الشكر لإيران على التعاون مع تركيا لمواجهة الإرهاب (١) .

يمكن أن نشـــاهد التعاون فى المجال العســكرى من خلال تبادل الزيارات للمســئولين العسكريين لكلتا الدولتين، زيارة رئيس اركان الجيش التركى "خلوصـى أكار "إلى إيران وذلك عن طريق دعوة رسمية تقدم بها رئيس أركان الجيش الإيرانى ، إذ أكد الطرفان على ضرورة توسيع التعاون العسكرى بين البلدين ، وصرح رئيس أركان الجيش التركى قائلاً : (**بالإضافة الى التعاون فى المجال السياسى والاقتصادى بين تركيا وإيران، نحاول توسيع التعاون العسكرى، واتفقنا بشـــكل خاص لمكافحة الإرهاب بين الدولتين**)، فى حين تحدث " محمد باقرى " رئيس أركان الجيش الإيرانى (**إننا نأمل أن تؤدى الزيارة إلى توثيق التعاون بين البلدين وتعزيز التعاون فى القضايا المشتركة التى تهدف لأمن البلدين ، نتيجة لتفاقم المشاكل فى منطقة الشرق الأوسط وزيادة التنافس الإقليمى والدولى جعل المنطقة تعم بالفوضى وأدى إلى انتشار الجماعات المسلحة**) (١).

كما قام الرئيس التركى رجب طيب أردوغان فى زيارة له الى إيران فى ٧ أبريل ٢٠١٥وكان مجمل تلك الزيارة قائمًا على الحديث عن القضـــايا الأمنية، حيث تم الإتفاق بين الطرفين على تطوير التعاون الأمنى، وكذلك العمل على مكافحة الإرهاب على حدود الدولتين المتمثل بتمدد التنظيمات الإهابية قرب الحدود (١).

شكل التحرك الكردى فى العراق لإجراء الانفصال وقيام دولة مستقلة خطرًا أمنيًا يواجه الدولتين ، إذ شكل الاستفتاء الكردى الذى تم إجراؤه فى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ تعاوناً تركيا وإيرانيا لمواجهة الخطر المشترك، إذ قام اللواء " محمد باقرى " رئيس الجيش الأيرانى بزيارة الى تركيا فى ١٧ أغسطس ٢٠١٧ وهى اول زيارة لمسئول عسكرى منذ الثورة الإيرانية، وقد أعلن الرئيس التركى أن أنقرة وطهران ناقشـتا مسـألة إمكانية القيام بعمل عسـكرى ضـد الأكراد، وقد تم إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين تركيا وإيران والعراق ردا على الاستفتاء الكردى الذى يشكل خطراً على الأمن القومى لكلتا الدولتين (١).

كما أجرى وزير الخارجية التركى اتصـــالاً هاتفياً بنظيرة الإيرانى " محمد جواد ظريف "وعبر عن أسفه على حادثة إطلاق النار التى تعرض لها حرس الحدود الإيرانى فى منطقة ماركو الإيرانية الحدودية ، وكان وزير الخارجية التركى قد اتهم إرهاب " حزب العمال

الكردستانى" بالقيام بهذه العملية إضافة لذلك أكد متابعة سير العملية من أجل الكشف عن النتائج (١) .

استمرار تركيا في توسيع نطاق تعاونها الأمني مع إيران، يثير مخاوف الناتو من أن تتحول تركيا في القريب إلى عدو. وهذه المخاوف تتوازى مع القلق الإيراني من عضوية تركيا في الناتو. وبعبارة أخرى فإن الناتو قد يكون أكثر انزعاجا من الشراكة الأمنية التركية مع إيران من قلق إيران من وجود الأسلحة الأمريكية، على الجانب الآخر سعت إيران لتعميق الشراكة التركية الإيرانية وظهر ذلك من خلال قيام رئيس الأركان الإيراني اللواء " محمد باقري " بزيارة إلى أنقرة والذي يعد أعلى مسؤول عسكري إيراني يزور تركيا منذ الثورة الإيرانية، وتوصل خلال الزيارة إلى تفاهمات مع تركيا حول التعاون بشكل أكبر فى القضايا الأمنية الإقليمية (١).

(ب) الخلاف الأمنى فى العلاقات التركية الإيرانية :

مهما كان مستوى التعاون الأمنى لابد أن يكون هناك خلاف بين الدولتين ويكون الخلاف نتيجة لقضية معينة ، فإن المنافسة الإقليمية ساهمت فى نوع من التوتر فى الجانب الأمنى للبلدين، فإن التوتر فى العلاقات كان حاضرًا فى عام ٢٠١١ عندما قامت تركيا بالسماح للناتو بنشر قوات الدرع الصاروخى على الحدود مع سوريا ، فقد حذر اللواء "رحيم صقوى " مستشار المرشد الإيرانى للشئون العسكرية تركيا من السلوك الخاطئ الذى تنتهجه فى التعامل مع أحداث المنطقة، وتحدث " رحيم صفوى " إلى وكالة مهر الإيرانية وأكد قبول تركيا بالدرع الصاروخى على ارضيها يعد خطأ استراتيجيا ارتكبته تركيا، بينما توترت العلاقات التركية الإيرانية عندما قامت قوات الأمن الإيرانية فى أغسطس ٢٠١١ بإلقاء القبض على احد قادة حزب العمال الكردستانى المدعو " مراد كاريلان " وكذلك الرفض الإيرانى فى سبتمبر العام نفسه من الاستجابة لنداءات تركيا للقيام بعملية مشتركة ضد حزب العمال الكردستانى فى جبال قنديل وهو الأمر الذى زاد الكثير من الشكوك حول دعم إيران لحزب العمال الكردستانى (١).

كان الوجود العسكرى التركى فى معسكر بعشيقة عام ٢٠١٥ قد قوبل بالرفض من قبل الجانب الإيرانى، لكن لم يأت الرفض مباشـر بل كان عن طريق تحريض الحكومة العراقية وهذا ما ذكره وزير الخارجية التركى مولود جاويش أوغلو، مشـيرًا إلى دور إيران فى تغيير موقف العراق حيال نشر مئات من الجنود الأتراك قرب الموصل شمال العراق لتدريب قوات البيشـمركة على القتال فى المدن والشـوارع ضـد تنظيم داعش الإرهابى وقال جاويش أوغلو بنص العبارة " **أن العبادى طلب مرارًا مسـاندة أكثر فاعلية من تركيا ضـد داعش فما الذى تغير الآن**" (١).

ويتضـح لنا بأن الجانب الإيرانى يهدف إلى تعزيز تواجد قواته العسـكرية فى سـوريا من أجل الحفاظ على بقاء النظام السورى كحليف إستراتيجى، مقابل تحرك قطع عسكرية تركية باتجاه الحدود التركية السورية من أجل القيام بإنشاء قواعد تركية فى سوريا فى ظل السعى لموازنة الدور الإيرانى فى سوريا، فهذا جعل تقسيم مناطق النفوذ من خلال المناطق الأمنة المترتبة عنها محادثات "أستانة"، إذ شهدت الأزمة السورية تنافسًا عسكريًا تركيًا إيرانيًا من أجل زيادة النفوذ وأحكام السيطرة الميدانية على الأرض فى سوريا بالشكل الذى يتماشى مع مكانة الدولتين الإقليمية (١).

القسم الثالث : أثر العلاقات التركية الإيرانية على الأمن القومى العربى :

١- الأمن القومى العربى فى ضوء العلاقات التعاونية بين تركيا وإيران:

أ- عوامل التقارب التركى الإيرانى:

هناك العديد من المؤشـرات التى تدل على أن العلاقات بين كل من تركيا وإيران يمكن أن تشـهد تعاونا بسـبب عوامل داخلية وإقليمية ودولية مختلفة لما لهم من تأثير على تحقيق المصـلحة القومية لكليهما، ويعزز من إمكانية حدوث هذا امتلاكهما العوامل المشـتركة في الجوانب السـياسـية والاقتصـادية والأمنية التي يمكن أن تسـاهم في تحقيق ذلك، وبما أن هاتين الدولتين تشـكلان أكبر القوى الإقليمية في المنطقة ويواجهان تهديدات مشـتركة، فمن المحتمل أن يكون هذا مؤشرا آخر على الطريق للتنسيق الثنائي فيما بينهما، ويمكن تقسيم هذه العوامل المشتركة بين البلدين كالآتى:

(١) عوامل سياسية:

يمتلك البلدين علاقات سياسية قوية، وفي ظل بيئة إقليمية ودولية تشهد تقلبات ستنعكس سلبا على الدولتين ما لم يتم أجراء ترتيبات لمواجهة التحديات، وهذا ما أكده الرئيس الإيراني إلى وزير خارجية تركيا بقوله" هنالك تهديد لمصالح تركيا وإيران والعالم الاسلامي ويجب استمرار العلاقات الثنائية لمواجهة ذلك"، كما عبر الرئيس الإيراني أثناء استقباله لوزير الخارجية التركي " أن ارادة الحكومتين هي التي تتمثل في توثيق المناسبات الثنائية بين ايران وتركيا كدولتين صديقتين وان هذا التقارب سيكون له ثقل في المنطقة"، واستطرد وزير الخارجية التركي قائلا" إنه لابد ان يتم اتخاذ خطوات جبارة في تعزيز العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران بفضل تطوير المحادثات الثنائية"

وبموجب ذلك يتضح لنا بأن البلدين لهما قضايا مشتركة وهذا يستدعي ضرورة القيام بالعمل على إجراء مناقشات ومباحثات حول تطور الأوضاع في البيئة المحيطة وتداعياتها المستقبلية، بدأت تركيا وإيران تدركان التغيرات في السياسة الدولية وهذا من المحتمل أن يؤثر على توجهاتهما في المنطقة، مما جعلهما يعملان على ضرورة تحقيق ترتيبات مشتركة من أجل مواجهة تلك الأخطار.

ستشهد العلاقات التركية الإيرانية تعاون في المدى القريب، ويأتي هذا التعاون كطليعة أساسية لمستقبل العلاقات التركية الإيرانية، وهذا يرسخ لنا فكرة أن الترابط الوثيق بين الدولتين سيكون له ثقل كبير في المنطقة مما يمنح تركيا وإيران مستقبلا يعزز من الترابط في العلاقات، وأن ما يتم الاستناد اليه هو حاجة البلدين احدهما للآخر.

(٢)عوامل اقتصادية:

سيشكل الاقتصاد الدعامة الرئيسية في تحقيق التوازن والترابط في العلاقات بين البلدين، وسيعد الاقتصاد حاضر بقوة في العلاقات التركية الإيرانية لأن الشق الاقتصادي يطغي على كافة الجوانب السياسية والاجتماعية...، مهما بلغ حجم التوتر في العلاقات التركية الإيرانية لم يحدث أي تغيير في العلاقات الاقتصادية ومن خلال الجداول السابقة يتضح لنا بأن

حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران خلال عام ٢٠١٢ يكون قد وصـــل إلى أعلى مستوى (٢١) مليار دولار، ويوضح لنا ذلك دليل قوة الجانب الاقتصادي الذي يعد المحرك الرئيسي في العلاقات التركية الإيرانية.

وخلال زيارة وزير الاقتصـــاد التركي نهاد زيبكجي الى طهران تباحث مع وزير التجارة والصـــناعة الإيراني محمد شـــريع تمداري حول بعض الأمور فهذه الزيارات المرتقبة بين المســـؤولين من كلا الطرفين تأتي من أجل تدعيم تلك العلاقات بروابط قوية، فقد ناقش الطرفان في ظل هذه الزيارة التي أجريت في نوفمبر ٢٠١٧م الكثير من الأمور والتي تم الاتفاق فيها على ضرورة أيصال حجم التبادل التجاري الى (٣٠) مليار دولار.

تسببت حملة الضغوط القصوى التي مارستها الولايات المتحدة على إيران والتي اشتملت على عقوبات اقتصـادية وجهود سـياسـية لعزل النظام، تداعياتها على التجارة وكذلك على العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وطهران بصورة عامة، حيث تراجع حجم التجارة الثنائية بين البلدين من حوالى (١٠,٧) مليار دولار في ٢٠١٧ إلى (٥,٦) مليار دولار في ٢٠١٩ أي بنسبة (٥٠%) (١).

كما أكدت غرفة التجارة والصناعة الإيرنية، أن التبادل التجارى السلعي بين تركيا وإيران سجل نحو (٩٨٦) مليون دولار خلال الربع الأول من سنة ٢٠٢١، كما أن صادرات السلع الإيرانية إلى تركيا بلغت نحو (٥٠٥) مليون دولار في مقابل (٤٨١) مليون دولار بضـــائع تركية، مشيرة إلى أن الحجم التجاري بين البلدين نما بنسبة (٥٣%) عن الفترة المناظرة من عام ٢٠٢٠(١).

(٣)عوامل أمنية:

سيبقى التنسيق الأمني لمواجهة خطر الأكراد وتأمين الحدود المشتركة هو العامل الذي يشـــغل العلاقات التركية الإيرانية، بينما تعد العملية العســـكرية التي قامت بها تركيا نحو العراق في أبرايل ٢٠١٨ والتي تتسم بنوع من الدعم والتنسيق الإيراني لتركيا، وقد بين أحد أعضـاء مجلس الشورى الاسـلامي ورئيس لجنة الامن والسياسة الخارجية علاء بروجردي"

هنالك تعاون تركي إيراني عراقي من أجل العمل على أفشـــال المخططات الأمريكية التي تسعى لتحقيق انفصال الأكراد".

(٤) الجوار الجغرافى:

يعد الجوار الجغرافي من أهم العوامل الداخلية التى تزيد من احتمالية التعاون بين الجانبين ويمثل عاملا أساسياً في تقويـــــــة أواصر العلاقات بينهما في ظل إدراك صناع القرار في كلا البلدين حاجة منهما للآخر، حيث تشكل تركيا حلقـــــة الوصل بين القارتين الأسيوية والأوربية، تبلغ مساحتها حوالي ٧٨,٣٥٦٢ كم٢(١) بينما يبلغ عدد سكانها حوالي (٨٤,٣٣٩) مليون نســمة عام ٢٠٢٠ (١) ، وتطل على ثلاثة بحار بحر(أيجه – مرمرة – بحر قزوين) ، أما إيـــــــــران فتقع في القسم الجنوبي من غرب آسيا، فتبلغ مساحتها حوالي ١,٦٤٨,١٩٥كم٢ ، يبلغ عدد ســكانها حوالي (٨٣,٩٩٢) مليون نســمة عام ٢٠٢٠(١)، وتقع على بحر قزوين والمحيط الهندي والخليج العربي والبحر العربي، بينما يبلغ طول الحدود بين هاتين الدولتين حوالي (٤٧٠) كم٢، وأن المعطيات الجغرافية تعطي لتركيا وإيران حاجة كل دولة للأخرى مما يســتدعي ضـــرورة العمل على تحقيق التقارب بين الدولتين حفاظا على المصالح المشتركة في المستقبل بسبب اقتناع صانعي القرار في كليهما باعتمادهما على العامل الجغرافي الذي يعد عامل اســتراتيجيا في تحقيق مصالحهما السياسية والاقتصادية والعسكرية الحالية والمستقبلية.

إن مميزات الموقع الاستراتيجي ستعطي تركيا دورا مهما فهي تعد الطريق الذي يصل المنطقة إلى القارة الأوربية، بينما إيران ولا تقل أهمية عن تركيا فهي تعد الطريق نحو جنوب آســيا، فأن هذا يعطينا رؤية إيجابية لمســتقبل العلاقات بين البلدين، كون صــناع القرار لكلتا الدولتين سينظرون الى استغلال ذلك بشكل إيجابي، وهذا العامل سوف ينمي بشكل متوقع في المستقبل القريب والمتوسط تطوير العلاقات التركية الإيرانية ولاسيما هنالك مشروع مهم بين تركيا وإيران ألا وهو مشروع نقل الغاز الإيراني عن طريق تركيا إلى أوربا بعد توتر العلاقات الروسية الأوربية في ظل الأزمة الأوكرانية.

ب – الدور الإقليمى لتركيا وإيران وانعكاساته على المنطقة العربية:

يمثل النفوذ الإقليمي التركي من أهم التحولات المهمة التي تشـــهدها المنطقة العربية في التأثير على مجريات الأوضـــاع لما له من انعكاســـات على توازن القوى الإقليمي بداخلها بســـبب ارتباطها مع الدول العربية بقواســـم مشـــتركة من أهمها الترابط التاريخي والتقارب الجغرافي والديني، بالإضافة إلى قضايا المياه والمصالح الاقتصادية، وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل فإن قضـــية الأكراد تمثل العامل المهم والأكثر تأثيراً من بين هذه العوامل على العلاقات بينهما، بحيث أصـــبحت الســـياســـة الإقليمية التركية ترتكز في توجهاتها على هذا العامل وبخاصة تجاه كل من سوريا والعراق، وبسبب هذا النفوذ داخل المنطقة العربية، فإنه يمكن لتركيا القيام بدور مهم في التأثير على مســـتقبل التوازن الإقليمي والأمن الإقليمي للمنطقة العربية لما تمتلكه من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية، بالإضافة إلى الصورة الذهنية الإيجابية التي تمتلكها لدى الرأي العام العربي (١) .

وبالنســـبة لإيران فإنها تســـعى للتأثير في ميزان القوى الإقليمي والأمن الإقليمي العربي باستثمارها مختلف الأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وضمن نفس السياق فإنها تواجه خلافات عديدة مع الأنظمة الســياســية العربية والرأي العام العربي بســبب مشــروعها الإقليمي وهو ما عمل على تصـــاعد الخلافات بينهما بســبب دعمها الجماعات المســلحة، وامتلاكها الأسلحة النووية، والتدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، بسبب أن السياسات ســـاهمت في اختلال ميزان القوى الإقليمي بعد الأحداث التي شـــهدتها المنطقة في عام ٢٠١١م وهو ما أدى إلى تعزيز إيران لنفوذها الإقليمي (١).

(١) تأثير التعاون بين البلدين على الأمن القومى العربى:

سعت تركيا وإيران لتعزيز نفوذهما الإقليمي، ومن ثم تعزيز تأثيرهما في الأوضاع الجارية بالمنطقة العربية' عقب تراجع الدول العربية في الدفاع عن مصـــالحها الخارجية بســـبب انتهاجها ســياســات لمواجهة التهديدات الداخلية بعد عام ٢٠١١م؛ حيث كان التراجع الذي شـهدته الدول العربية العامل الأسـاسـي لتعزيز نفوذهما الإقليمى (١)، وضـمن نفس السـياق فقد واجهت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١م مجموعة من التحولات الإقليمية بسـبب التغير في بعض الأنظمة السياسية العربية والتي كان لها تأثيراتها المباشرة على مختلف الأوضاع

السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما واجهت المنطقة تمديدات من جانب كل من تركيا وإيران بسبب تعزيز نفوذهما الإقليمي وهو ما أثر على توازن القوى الإقليمي لصالحهما (١)، فالأزمة السورية مستمرة بين الاضطرابات الداخلية التي وصلت إلى حد الحروب الأهلية، والتدخلات الإقليمية والدولية، وبخاصة من جانب تركيا وإيران اللتان ساهمتا في تصاعد هذه الاضطرابات، أما العراق والذي يمثل أحد الدول العربية المهمة في الاستراتيجيتين الإقليميتين لكليهما من خلال استثمار العامل الطائفي لما له من تأثير على التوجهات العراقية الداخلية والخارجية (١).

وبالنسبة للعلاقات بين كل من تركيا وإيران فإن توجهاتهما الإقليمية على الرغم من اختلافها فإنهما تمكنا من تعزيز تعاونهما بسبب وجود كثير من الملفات التي تم الاعتماد عليها عند حدوث توتر في علاقاتهما كقضيتي الأكراد ومواجهة الجماعات الإرهابية، ومن ثم فإنه من الممكن السيطرة عليه ومواجهته للحفاظ على تعاونهما (١).

(٢) أنعكاس التعاون التركى الإيرانى على الأمن القومى العربى:

وضمن نفس السياق أصبحت السياسة الإيرانية في المنطقة العربية تواجه الكثير من الرفض العربي بسبب تعزيزها لنفوذها الإقليمي في اليمن وسوريا والعراق ولبنان، وهو ما حاولت إيران مواجهته بأعلاها السيطرة على بعض الدول العربية، ومن ناحية أخرى، فإن الدول العربية تنتهج استراتيجية لمواجهة السياسات الطائفية الإيرانية لما لها من انعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك خيار آخر بالنسبة لإيران والدول العربية متمثلا في تعاونهما ويمكن لتركيا أن تقوم بدور الوساطة لما تمتلكه من علاقات كبيرة مع إيران(١).

ومن ناحية تركيا فإن هناك مؤشرات مختلفة على تحول سياستها تجاه المنطقة العربية وهو ما أدى إلى اختلال في ميزان القوى الإقليمي، فبعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم في عام ٢٠٠٢م، شهدت الاستراتيجية الإقليمية التركية تحولا مهما في علاقاتها مع الدول العربية وزاد من أهمية هذه التحولات الأوضاع التي شهدها النظام

الإقليمي العربي في عام ٢٠١١م بعد أحداث الثورات العربية، وهو ما يمكن أن يوضح سياستها الإقليمية تجاه الدول العربية بصورة عامة وسوريا والعراق بصورة خاصة(١) .

كما أن تراجع استراتيجيتها في المنطقة العربية وخاصة في الأزمتين السورية والعراقية لا يمكن أن يلغي اعتبارها كأحد الدول المهمة للدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات العربية ويمكن أن يكون هذا التعاون من خلال تفاهم استراتيجي عربي – تركى حول المصالح المتبادلة والبعد عن الصدام بينهما (١).

وضمن نفس السياق فإن التعاون بين كل من تركيا والسعودية لمواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة ومواجهة نفوذها الإقليمي يشكل بداية للتوجهات السياسية العربية لمواجهة النفوذ الإيراني، بالإضافة إلى أن العمليات العسكرية التركية التي تقوم بها بصورة منفردة في كل من سوريا والعراق جاءت لمواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة من ناحية، ومن ناحية أخرى لتعزيز نفوذها الإقليمي (١).

وعلى الرغم من التعاون بين كل من تركيا والدول العربية نجد أن تركيا واجهت مشكلات عديدة في علاقاتها معهم، وهو ما ساهم في دفع تركيا إلى انتهاج سياسة خاصة بكل دولة عربية بمفردها من أجل تحقيق أهدافها، وهنا يجب الإشارة إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة التركية تجاه الدول العربية من أهمها التباين في الدول العربية السياسية والثقافية والاقتصادية، فالمنطقة العربية تحتوي على دول غنية ودول أخرى فقيرة، بالإضافة إلى اختلافي الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، وهو ما ساهم في اختلاف الثقافة السياسية في هذه الدول (١) .

٢ – الأمن القومى العربى فى ضوء العلاقات التنافسية بين تركيا وإيران:

تقوم سياسة البلدين في المنطقة على المنافسة نحو مناطق النفوذ في ظل سياسة أكثر توسعية، بما إن كلتا الدولتين لهما مصالح قومية مختلفة سوف يولد تصادم في المصالح مما يجعل الدولتين إلى اتباع سياسة مختلفة تبعا للمصالح القومية من أجل توسيع النفوذ لكل منهما على حساب الآخر، والذي بدوره سوف يؤدي حالة التصادم بين البلدين، كما يعد التنافس في العلاقات الدولية بمثابة حالة تجمع بين طرفين دوليين أو إقليميين أو أكثر،

لمحاولة الاستفادة من تحقيق المصالح في مرحلة محددة متأثرة بالظروف الإقليمية والدولية، وقد يتطور التنافس إلى تحقيق نوفا من التعاون أو الصراع وهو ما قد يصل إلى المواجهة العسكرية، وإذا نظرنا إلى الواقع الجغرافي كركيزة في العلاقة بين كل من تركيا ايران ، نجد أن التقارب الجغرافي بينهما ساهم في التأثير على علاقاتهما، بالإضافة إلى ذلك فإن توجهاتهما الدينية كانت لها انعكاساتها على التنافس بينهما (١) .

وضمن هذا السياق فإن العلاقة بين كل من تركيا وإيران تتميز بالمنافس والتوتر وإن كانت تشهد نوع من أنواع التعاون ، فإيران تقتنع بأن تركيا أداة غربية لحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، الذي تعتبره إيران تمديدا مماشا لصالحها، بينما ترى تركيا في إيران بأنها مدافئا إقليميا في مواجهة مصالحها، كما أن اختلاف توجهاتهما تجاه الأوضاع والأزمات داخل المنطقة العربية كان له التأثير الكبير على التنافس بينهما، حيث ساهمت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في عام ٢٠١١م في تصاعد التنافس بينهما (١) ، ومن ثم فإن التعاون بينهما لا يمكن أن يكون الصورة الوحيدة لمثالهما، كانتا متنافستين أكثر من متعاونين، وبرغم اشتراكهما في الكثير من المصالح الاقتصادية والأمنية، إلا أن هناك اختلافًا في أهدافهما تجاه المنطقة العربية، فكلاهما يختلفان في التوجهات الداخلية والخارجية (١).

وعلى الرغم من التدخلات الإقليمية التي تقوم بها كل من تركيا وإيران في المنطقة العربية، فإنهما لم يتوصلا إلى رؤية مشتركة من أجل التعاون في تحقيق أهدافهما، ويمكن إرجاع ذلك إلى اختلاف ركائز استراتيجيتهما الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت الأوضاع الإقليمية في تعزير السياسة بينهما، ومن ثم فإن تركيا كقوة إقليمية ستواجه النفوذ الإقليمي الإيراني، كما أن التنافس بينهما سيكون له التأثير الكبير على ميزان القوى الإقليمي في المنطقة العربية (١).

أ – العوامل المؤثره فى التنافس التركى الإيرانى فى المنطقة العربية:

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التى تمتلك التأثير الكبير على العلاقات البلدين، حيث تحاول كل منهما التنافس على مناطق النفوذ في المنطقة، وما إن

تمتلك كلتاهما مصالح قومية مختلفة فإن ذلك يمكن أن يساهم في تصاعد الخلاف بينهما والتنافس لتعزيز نفوذها الإقليمي دون النظر للطرف الآخر، وبالرغم من التعاون الذي تتميز به العلاقات بينهما إلا أن هناك العديد من الخلافات التي من الممكن أن تؤثر على تطوير علاقاتها بصورة إيجابية بسبب اختلاف سياسة كلا البلدين تجاه العديد من القضايا، والتى من أهمها:

التوجهات الإقليمية لكل من تركيا وإيران تجاه الأحداث في المنطقة العربية، وهو ما يمكن أن يسبب خلافات كثيرة في مواقفهما من تعزيز كل طرف لنفوذه، كما أن النفوذ الإقليمي بعد أحد أهم الأسباب التي تواجه مستقبل التعاون بينهما خاصة أن كليهما ترغبان في تعزيز نفوذها الإقليمي في المنطقة العربية، وهو ما يمكن أن يساهم في تصاعد التنافس بينهما حول الكثير من قضايا المنطقة العربية (١) ، وفي نفس السياق فإن صانعي القرار في كل منهما يهدفان إلى عودة إمبراطوريتهم القديمة، خاصةً وأنها امتدت على نطاق جغرافي كبير داخل المنطقة العربية، ومن هذا المنطلق فإنما يتدخلان في أزمات المنطقة العربية بصورة تسمح لهما بالتحكم في مستقبل هذه الأزمات بما يحقق أهدافهما، ومن ثم فمن الممكن أن تشهد علاقاتهما خلافات متصاعدة بسبب اختلاف سياستهما الخارجية التي ترغب في تحقيقها (١).

الاختلاف الفكري في توجهمها الخارجي سياسيًا ودينيًا، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مواجهة بينهما ويؤثر على علاقاتهما التعاونية لما لهذا الاختلاف من تأثير كبير على تعزيز تنافسهما على النقود في المنطقة، حيث تعتمد كل من تركيا وإيران في سياستها الخارجية على ركائز دينية من أجل تعزيز نفوذهما في المنطقة العربية، وهو ما قد يؤدي إلى المواجهة بينهما والتأثير بصورة سلبية على علاقاتهما (١).

ج- إن الأزمتين السورية والعراقية كانتا لهما التأثير الكبير على التنافس بينهما بسبب اختلاف مصالحهما وهو ما أدى إلى زيادة التنافس للتأثير في مجريات الأوضاع الجارية داخل الأزمة السورية، كما يعد العراق أحد الدول المهمة في استراتيجيتهما الإقليمية خاصة بعد الانسحاب الأمريكي وتصاعد الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة، وهو ما جعل كليهما

على طرفي نقيض داخل هذا الصـــراع، ومن ثم فإن الخلاف بينهما تجاه قضـــايا المنطقة العربية وخاصـة الأزمتين السـورية والعراقية من المحتمل أن تؤثر على علاقاتهما التعاونية، ويوفر على ذلك الركائز اللتان تعتمدان عليها في سياستهما الخارجية (١).

د- تمثل القضـــية الكردية مؤشـــر آخر على توتر العلاقات بينهما خاصـــة الأكراد في سوريا والعراق، حيث تتصاعد المخاوف التركية من اتجاه كل من سوريا وإيران لتقديم الدعم للجماعات الكردية على الحدود مع تركيا، وأن إيران قد تسـتمر هذه القضـية في الضـغط على تركيا(١).

هـ- تتخوف تركيا من امتلاك إيران للأسلحة النووية، وهو ما يمكن أن يتسبب في زيادة سباق التسلح النووي في المنطقة، وهذا يمكن أن يدفع تركيا إلى امتلاك السلاح النووي (١)، وضـمن نفس السـياق سـيمتدد تأثير امتلاك إيران للأسـلحة النووية على مسـتقبل النفوذ الإقليمي التركي بتطويرها قدراتها النووية، وأن هذا الملف سـيقف في وجه تطوير العلاقات بينهما، كما أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا كحليف لها في المنطقة مؤشر آخر على زيادة الخلافات بين كل من تركيا وإيران وخاصـة وأن تركيا تعتمد في سـياسـتها الخارجية على الولايات المتحدة بصـورة خاصـة والاسـتراتيجية الغربية بصـورة عامة وهو ما يمكن أن يساهم في تصاعد الخلافات بين البلدين (١).

ب - أهم النقاط الخلافية بين تركيا وإيران:

العلاقة بين تركيا وإيران معقدة، حيث شـهدت هذه العلاقة تحولات سـياسـية كبيرة، وذلك بسـبب الاختلاف في النهج الذي تقوم عليه سـياسـة البلدين الخارجية في ظل الطموحات الإقليمية، بما أن كلتا الدولتين لهما نظام ســـياســـي مختلف فإنه من الطبيعي أن يحدث اختلاف في التوجهات التي تقوم عليها الدولتين في المنطقة، كما أن هناك اختلافًا بين أهداف كل منهما تجاه المنطقة العربية ويعد هذا الاختلاف في الاســـتراتيجيين الإقليميتين لكلتيهما مؤشـــر على تصـــاعد التنافس بينهما تجاه تعزيز وتقوية نفوذهما الإقليمي بســـبب امتلاكهما العديد من العوامل لتحقيق ذلك، فتركيا عضـو في مجموعة العشـرين على عكس إيران، وتمتلك تكنولوجيا متطورة أكثر مما تمتلكه إيران (١)، كل هذا يدفع إيران إلى تطوير

أدواتها في منافسة تركيا وهو ما يمكن أن يساهم في تصاعد الخلافات بينهما، ويمكن توضيح هذه الاختلافات على النحو الآتى:

تعتبر مسألة الأقليات عامل مؤثر على علاقات البلدين بل ومن أهم القضايا الى تؤثر فى علاقات الدولتين، فتعد الأقلية "الأذربية" بإيران والتي تنحدر من أصول تركية ورقة ضغط من الممكن أن تستخدمها تركيا تجاه إيران، إذ تشكل نسبة هذه الأقلية في إيران حوالي (٢٤ % – ٢٦%) من إجمالي السكان، فإن هذا يعطي تركيا أداة مهمة من أجل الضغط على إيران في حال حصول تدهور في العلاقات التركية الإيرانية، ففي هذه الحالة من الممكن أن تقدم تركيا الدعم اللازم لهذه الأقلية من أجل الانفصال عن إيران أو لتهديد استقرارها الداخلى، وفي المقابل توجد أقلية علوية في تركيا والتي من الممكن أن تستغلها إيران كذلك في حال تدهور العلاقات التركية الإيرانية، إذ تشكل هذه الأقلية نسبة (١٦%) من مجموع السكان البالغ عددهم (٨٢,٨) مليون نسمة، فهذا من الممكن أن تستغله إيران في حال حدثت المواجهة مع تركيا وذلك يعد ورقة ضغط تستخدمه إيران ضد تركيا (١).

تمثل المنطقة العربية أهمية استراتيجية في التوجهات الإقليمية لكل من تركيا وإيران، نظراً لما لها من تأثير على تفوذهما الإقليمي، فبعد عام ٢٠١١ حدثت كثير من التحولات والتى بدورها أثرت على العلاقات التركية الإيرانية (١)، حيث شهدت توتر وصل إلى مرحلة التهديد باستعمال القوة بين البلدين، كما أن التداخل في السياسات بين الدولتين تجاه ما يحدث في المنطقة هو السبب الرئيسى في توتر العلاقات بينهما، كما تراجعت العلاقات بين البلدين بما بعد أن بدأتا تمارسان دورًا فعالًا ومؤثرا في أزمات المنطقة ، بدأت إيران بسياسة توسيع الحلفاء وأصبح لها دور مؤثر على سياسات الكثير من البلدان في المنطقة واستثمار علاقاتها مع الجماعات والأحزاب الشيعية التابعة لها للتأثير في مجريات الأوضاع الإقليمية لصالحها مما أعطاها قوة مؤثرة ، فى المقابل سعت تركيا لمواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد حيث تمكنت في السنوات الأخيرة الماضية من الظهور كلاعب إقليمي مؤثر تجاه الكثير من أزمات المنطقة (١) .

منطقة الخليج العربي تعد من أهم المناطق الاستراتيجية التي ستشهد تنافسة تركية إيرانية لما تمثله من موارد مختلفة ساهمت في تعزيز أهميتها في استراتيجيتهما الإقليمية ، إذ ترى تركيا هذه المنطقة غنية بالموارد الطبيعية مما جعلها تحتل مكانة مهمة في السياسة الإقليمية التركية، بينما تشكل هذه المنطقة جانباً مهماً في السياسة الإيرانية، لكن تركيا تمتلك علاقة مهمة مع دول مجلس التعاون الخليجي أفضل من علاقة إيران بدول المجلس مما سيؤدى إلى حدوث تنافس تركى إيرانى على هذه المنطقة وسيشكل ذلك اندفاع نحو التأثير على العلاقات التركية الإيرانية من أجل الهيمنة على المنطقة (١)، أثرا البرنامج النووي الإيراني على العلاقات التركية الإيرانية، في المستقبل وسيكون هنالك تأثير إيراني على تركيا وذلك من خلال قيام إيران بزيادة نفوذها الإقليمي على حساب تركيا، ومن الممكن لإيران أن تعمل على زيادة قدراتها العسكرية وامتلاكها للقنبلة النووية، وهذا سيمكن إيران وسيؤثر على تركيا ولاسيما أن كلاهما يسعى الى الزعامة الإقليمية، وأن هذه المنافسة سوف تعيق تطور العلاقات بين البلدين(١)، ولاسيما أن إيران تبذل منذ سنوات جهودة واضحة لأن تصبح قوة لها ثقل مؤثر في المنطقة، إذ إن امتلاك أي دولة لهذا السلاح سوف يعطيها مميزات متنوعة، في حين أن امتلاك إيران لهذا السلاح سوف يعطيها ميزة تفاوضية مع خصومها، ويمكنها من الوصول إلى الأهداف التي تسعى لها، وعلى الرغم من تداخل المصالح في العلاقات التركية الإيرانية، فإن هذا لا يعني أن وجهات النظر متطابقة بين الدولتين، بما إن كلا البلدين لهما استراتيجيات مختلفة في المنطقة، ومن المحتمل مستقبلاً محاولة تركيا مجابة ذلك من خلال إتجاهها لإمتلاك أسلحة نووية ومن ثم الدخول فى سباق تسلح مع إيران من يزيد من التوترات داخل المنطقة العربية (١)، كما أن فى حال رفع الحصار عن إيران سيؤدى إلى تركيا إلى انتهاج خيارين مختلفين ، يتمثل الخيار الأول في مواجهة إيران بصورة أمنية واستراتيجية، والخيار الثاني يتمثل في تحقيق التقارب معها، كما أن الخيارين سينعكسان بصورة كبيرة على النفوذ الإقليمي التركي؛ فالخيار الأول يؤدي إلى تصاعد مواجهة تركيا لإيران، والخيار الثاني، فإنه سوف يؤدي إلى تعزيز إيران لنفوذها الإقليمي في مواجهة النفوذ الإقليمي التركى.

تعد الأزمة السورية محل خلاف تركي إيراني منذ بدايتها ولحد الآن، ستتجه كلتا الدولتين الى تنفيذ أجندتها بالشكل الذي يتماشى مع سياستها الخارجية، فما زالت كل منهما يراقب الآخر، وتسعى تركيا ليكون لها دور مؤثر في سوريا على حساب إيران وتعمل إيران بالطريقة بنفسها، كما تسعى الدولتين ليكون لهما دور في الترتيب لما بعد الحرب وتخشى كذلك إيران الخروج من الدائرة السياسية في سوريا، وبذلك فهي تبذل كل ما بوسعها من أجل ممارسة دورها الفعال في سوريا (١)، وسيم تناول الأزمة السورية بالتفصيل فى الفصل الثالث.

٣ – الأمن القومى العربى فى ضوء التوازن فى العلاقات بين تركيا وإيران:

على الرغم من التوتر الذي تصل الية العلاقات بين تركيا وإيران فإن تلك العلاقة بين البلدين تقوم على التوازن ما بين التعاون والاختلاف ويرجع ذلك إلى السياسة المرنة التي يتبعها أحدهما تجاه الآخر من أجل سير العلاقات التركية الإيرانية بالشكل الطبيعي الذي يتناسب مع دور البلدين في المنطقة، ورغم التوتر الذي يشهده العلاقات التركية الإيرانية تجاه الكثير من قضايا المنطقة فإن تركيا تتجنب الاصطدام مع إيران فهي تسعى في الحفاظ على علاقات ودية مع إيران من أجل سير علاقات البلدين بالشكل الذي يتماشى مع مكانتهما الإقليمية (١).

تعد المصالح الإيرانية المباشرة مع تركيا هي التي ستدفع تركيا إلى تبني سياسة تصالحية مع إيران، لكن التوترات التي شهدتها علاقات البلدين الناجمة عن المنافسة طويلة الأمد على النفوذ في العراق وسوريا فهي السبب في التأثير على علاقة البلدين، وبعد ذلك تحول في إطار العلاقات بين البلدين وبالرغم من التناقض الذي تقوم عليه العلاقات التركية الإيرانية تجاه الكثير من المتغيرات الإقليمية والدولية، لكن هناك بعض المواقف التي يتخذها الطرفان في الكثير من المناسبات الدبلوماسية مما ساهمت في تعزيز علاقة البلدين ومن هذه المواقف ما تحدث به أردوغان في الامم المتحدة " ليس من العدل والإنصاف أن تمتلكون مئات الأسلحة النووية وتقولون لإيران لا تفعلي هكذا".

إن الخلاف حول الأزمة السورية كان تأثيره بشكل سلبي على العلاقات التركية الإيرانية، لكن ما يقابل ذلك جزئياً هو الدور الذي لعبته تركيا في المفاوضات حول الأنشطة النووية الإيرانية، فهي تعارض العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي، لكي تطرح نفسها وسيط للقضية النووية الإيرانية، فتمكنت من خلال ذلك المحافظة على علاقاتها مع الغرب وإيران، وهذا يعد من الأسس التي طورت من علاقات البلدين، وعلى الرغم من التنافس الشديد بين تركيا وإيران في العراق وسوريا، لكن هناك مشاورات بين الطرفين تجاه ما يحدث والعمل على مناقشة الأوضاع الحالية الناتجة عن هذين المتغيرين، وهذا يجعل البلدين يسعيا لمنع حدوث أي خلاف بينهما لأن ذلك سوف يعقد الأوضاع في المنطقة (١).

الوجود الذي تتسم به تركيا في المنطقة فهو قائم على أساس الموازنة الإقليمية، إضافة إلى وجود تداخل في أبعاد هذا الدور، لكن في الوقت نفسه هناك تداخل في ظل ما تريده تركيا وما يسعى إليه الآخرون، فهي بهذا تسعى إلى الموازنة على المكانة الإقليمية، وكذلك سياسات الأمن القومي، والعمل بجهد في ظل احتواء الاطراف المتصارعة في الإقليم، وبهذا فإن إيران جزء من هذه السياسة فإن تركيا تبقى في الحفاظ على العلاقات الودية مع إيران إضافة إلى السعي لموازنة دور إيران في المنطقة (١).

أخذت تركيا تدرك كل التغييرات التي تشهدها المنطقة، فهي عملت على مراقبة الأحداث والتفاعل معها في ظل عدم الدخول في مشاكل سياسية مع دول الجوار والتي من الممكن أن تؤثر على العلاقات بينها وبين تلك الدول، بالرغم مما تشهده المنطقة من أحداث فهي تسعى إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران لاسيما أن المنطقة تشهد تنافساً تركية إيراني (١).

ستعد إيران في المستقبل قوة نووية شأنها شأن الكثير من الدول التي خصبت اليورانيوم للأغراض السلمية، وذلك يصب في مصلحة إيران، من خلال ذلك تصبح إيران القوة الإقليمية التي تهيمن على المنطقة بشكل مؤثر، وهذا يقلل من دور تركيا ويكون عائقا لها ومن الممكن أن يودي إلى التأثير في موازين القوى في المنطقة، لاسيما أن في المنطقة

قوى منافســـة لإيران (١)، ومن الناحية العســـكرية نجد أن هنالك مفارقة من ناحية التفوق العسكري التركي الإيراني، فتعد تركيا السادس عالمية من ناحية القوة العسكرية وتتميز بتنوع مصـــادر تكنولوجيا الســـلاح، بينما إيران تشـــكل قوة عســـكرية إقليمية مؤثرة بجيش متطور تكنولوجيا، ستسعيان إلى ضرورة العمل على تحقيق التفوق العسكري في المنطقة بالشكل الذي يتناسب مع مكانتهما الإقليمية (١).

بالرغم من التدخلات التي تقوم بها تركيا وإيران في المنطقة العربية، فهما لم يتوصلا إلى طريق مشـــترك من أجل العمل معا لتحقيق أهدافهما، فاختلاف الرؤية التي يحملها كلا الطرفين لن تؤدي للوصول إلى حل للأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والتي تعد منطقة تنافس تركي إيراني، ســـتكون العلاقة بين تركيا وإيران تحت تأثير النخبة الحاكمة، وهذا يأتي كعامل أساسي في تحقيق المصلحة الوطنية، وأن ما يتسم به توجه البلدين نحو المنطقة فهو يقوم على صـــيغة أكثر توافقية لكن في بعض الأحيان تتســـم بنوع من التقاطعية، لكن في الوقت نفســـه هنالك خطوات من أجل العمل على ازدياد دور البلدين للانخراط نحو قضايا المنطقة (١) .

إن العوامل الإقليمية شـــكلت دورا مهما في تحقيق التقارب التركي الإيراني، مما جعلت تركيا تغير مســـارها نحو المنطقة أكثر من هويتها الغربية، لاســـيما أن وضـــع تركيا كقوة إقليمية سيصبح مؤثرة بشكل متزايد تجاه أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، وسوف تلعب هذه المنافسة دوراً مهما في بناء النظام الإقليمي الجديد، ولذلك ستسعى تركيا إلى تطوير علاقتها الاقتصادية مع إيران من أجل الوصول إلى مرحلة التحالف، فهذا يؤدي الى تشابك المصالح بين تركيا وإيران مما يمنع إيران من القيام بسياسات تكون تحديا لتوجه تركيا في المنطقة ويكون تأثيراً لمصـــالحها، لكن الصـــراع الإيراني الغربي يمثل عاملا مهما في جعل إيران تقوم ببناء علاقاتها مع دول إقليمية منها تركيا، وما أفرزته التغييرات التي شـــهدتها المنطقة، جعلت من تركيا تعمل على تحقيق دور الموازنة الإقليمية، وعلى الرغم من علاقتها مع إيران فهي تتنافس معها بالكثير من المحاور الإقليمية، وهذا يعطينا رؤية واضحة حول الطابع البراغماتي الذي تتسم به السياسة الخارجية التركية (١) .

خاتمة :

شـهدت المنطقة العربية ومنطقة الشـرق الأوسـط متغيرات عده تركت أثراً على العلاقات التركية الإيرانية، وذلك بسـبب الاختلاف فى السـياسـات والتوجهات التى تقوم عليها تلك الدولتين فى المنطقة مما أوجد منافسـة شـديدة على الريادة الإقليمية، كما تمثل القيادة الإقليمية مكانة مهمة فى سياسة الدولتين.

أن العلاقات التركية الإيرانية تتميز منذ القدم بالتنافس والتعاون في الوقت نفسـه، فتارة يكون التعاون ظاهرًا والتنافس ضـمنيا، وتارة أخرى يكون التنافس هو الظاهر والتعاون ضمنيا. وبالتالي تصبح كل واحدة منهما مكملة للأخرى، وأصبحتا قوتين إقليميتين فاعلتين في المنطقة، وهذا يدل على أن العالم تجاوز مرحلة أحادية القطبية وأصـبح عالما متعدد الأقطاب.

أسهمت الفوضى التي حدثت في المنطقة العربية عقب عام ٢٠١١، فى زيادة الحضور التركي الإيراني، حيث ظهر واضحًا أن تركيا وإيران تمتلكان دوراً مؤثراً في سياسات الكثير من بلدان المنطقة وخصـوصـاً العراق وسـورية هما البلدان اللذان يشـغلان جانباً مهماً في العلاقات التركية الإيرانية.

تزايد التعاون التركي الإيراني بشـكلٍ ملحوظٍ في العقد الماضـي. وكان احتياج تركيا إلى الطاقة وموارد النفط والغاز الطبيعي الوفيرة لدى إيران دافعًا مهمًا لزيادة التعاون التركي الإيراني. فإيران هي ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا. وإيران هي أيضًا مصـدر مهم للنفط الخام. ومع ذلك، يجب ألا نبالغ في درجة التعاون بين البلدين. فتاريخياً كانت، وتظل كل من تركيا وإيران متنافستين بدل من كونهما شريكتين وثيقتين

النتـائج :

١- هناك صـعوبة فى التنبأ بمسـتقبل العلاقات التركية الإيرانية، لكن من خلال الاحتمالات التي تضـمنتها الدراسـة يمكن القول بأن المسـتقبل سـيشـهد تقارب ثنائي في العلاقات نتيجة للضغوطات التي تتعرض لها إيران من قبل الغرب عموماً والولايات المتحدة خصـوصـاً وكذلك الحال بالنسـبة لتركيا التي باتت تواجه ضـغوطات قوية وتباعد في

العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن وجود ملف مشترك يهدد الأمن القومي لكلا الدولتين وهو ملف الأكراد الذي يتطلب مضاعفة التنسيق المشترك بينهما، لكن مع ذلك يبقى الباب مفتوحاً أمام حصول قطيعة في العلاقات التركية الإيرانية أذا ما توافقت المصالح القومية التركية مع الأهداف الأمريكية الرامية الى محاصرة إيران وتقليص نفوذها الإقليمي، وبهذا ستقف تركيا مع حلفاءها الغربيين ضد إيران مما يمنحها فرصة الأرتقاء الى قمة الهرم الإقليمي ويضاعف من نفوذها في المنطقة.

٢ – الجمهوريه التركية والجمهوريه الإسلاميه الإيرانية أصبحتا قوة إقليمية صاعدة ، كما تشهد تحولات واضحة في بنيتها الداخلية أو على صعيد سياستها الخارجية ، ويبرهن ذلك نفوذهما الإقليمى في محيطها الجغرافى وعمقهما الإستراتيجى.

٣ – الاهتمام التركى والإيرانى بدول الجوار العربى ومنطقة الهلال الخصيب يأتي أولاً وأخيراً الخدمة المصالح التركية والإيرانية ولاسيما الاقتصادية دون إغفال السياسة المتمثلة بالبحث عن النفوذ الإقليمى.

٤ – الإستراتيجية التركية والإيرانية تجاة المنطقة العربية لا تستند إلى مفهوم الشراكة الجماعية الحقيقة مع دول المنطقة بل إلى قاعدة قومبة دينية مذهبية تستند على المذهب السنى والشيعى الذى تتبناة القيادة السياسية في كلا الدولتين ، فى المقابل الدول العربية لا نستند إلى قاعدة دينية ولاقومية محددة أو حتى إلى مفهوم واستراتيجية أمنية مشتركة بل على أطروحات مختلفة.

٥ – إن الموقع الجيو – ستراتيجى الذى تتمتع به تركيا وإيران يؤهلهما ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية ، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع إقتصادية شتى في أطار علاقات تجارية أو مرور الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمى الدولى من ناحية ثالثة.

٦ – إن الدور التركى والإيرانى وتطورة في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة لهما والضغوط التي تواجههما وكيفية معالجتها والترويج لدورهما كفاعل إقليمى يسعى إلى

تحقيق الاســـتقرار ومصـــالح المنطقة . فتركيا وإيران بحكم جوارهما الجغرافى على الأقل تمثلان أهمية كبيرة في بعض القضـــايا التي تدور على حدودها مثل الأزمة العراقية والملف التووى الإيراني والعلاقات مع ســـوريا كذلك طرفان مشـــاركان في قضـــايا إقليمية تتجاوز حدودها المباشرة.

٧ – إن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في لعب كل من تركيا وإيران دور إقليمى لايســـتهان به . وجعلت من الأهداف محوراً لتحركهما الســـياســـى والدبلوماسى لتحقيق أكبر إستفادة ممكنة من تفاعلات هذه العلاقات.

٨ – هناك حالة فريدة من العلاقات بين تركيا وإيران ، حيث أنة وبرغم إختلاف الإستراتيجيتين الإقليميتين لهما ، إلا أنهما تمكنا من الاتفاق على الكثير من الملامح العامة التي من خلالها يتم تجاوز هذه الخلاغات ، في ظل الإدراك المتبادل بأن المواجهة بينهما ستتسبب في الكثير من الخسائر لهما وبالتالي فإنهما يتنافسان مثلما يتعاونان وفق شروط موضوعية .

التوصيات :

استناداً إلى ماجاء في الإستنتاجات ولتجنب تأثير الأدوار الإقليمية التركية والإيرانية على المنطقة العربية ، فإن الدراسة توصى بالأتى:

إعداد وبلورة إســـتراتيجية عربية إعلامية موحدة للتعامل مع التدخلات والممارســـات التركية والإيرانية بحيث لاتقتصر هذه الأستراتيجية على مجرد توضيح بعض الممارسات ولكن تقديم رؤية شـــاملة لحقيقة هذه التدخلات ، وإبراز الدور الفعلى للدول العربية فى مجابهة والحد من تلك التدخلات والممارسات.

٢ – إنشـــاء مركز إعلامى يتبع جامعة الدول العربية يعمل على تزويد كافة وســـائل الإعلام بالمعلومات المســـتجدة حول تطور الأوضـــاع الداخلية والخارجية التركية والإيرانية إستناداً إلى الدراسات والبحوث العلمية التي توضح الصورة الحالية والمستقبلية.

٣ – إعادة تفعيل دور الهيئة العربية للتصـــنيع ومحاولة لم التصـــنيع العربى داخل كيان واحد .

٤ – تحقيق التعاون والتكامل العربى في موضـــوعات التنمية المســـتدامة الاقتصـــادية والإجتماعية والسياسية.

٥ – وضـــع آليات لمواجهة الدور الإقليمى لكل من تركيا وإيران في المنطقة العربية ، ولتخفيف تأثيراهما السلبية على الأمن الإقليمى العربى وذلك من خلال تكوين الشراكات مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدنى على مستوى الدول العربية.

المرجع باللغة العربية :

(١) سلامه، جمال ، (٢٠١٦) . حدود مصر " دراسة فى الجغرافيا السياسية "، القاهرة : دار النهضة العربية .

(٢) جودت، حسنين جودت ، (٢٠١٧). جغرافيا أوراسيا الإقليمية. الأسكندرية : منشأة المعارف ط٣، ص ٦٥٦.

(٣) أوغلو، أحمد داود ، (٢٠١١). العمق الاستراتيجى التركى موقع تركيا ودورها فى السياسة الدولية (محمد جابر ثلجى– طارق عبد الجليل، ترجمة)، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون .

(٤) محمد، مصـطفى محمد صـلاح. (٢٠٢٠) . تطورات العلاقات التركية الإيرانية منذ عام ٢٠١١ وتأثيرها على الأمن القومى العربى رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة أسيوط .

(٥) شفيعة، حداد ، (٢٠٠٣). توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب البارده. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج خضر، الجزائر.

(٦) البخيت، معروف ، (٢٠١٠). الدور التركى والمتغيرات الإقليمية، كراســة الرأى، الاردن: مركز الرأى .

(٧) نظير ، محمود أمين ، (٢٠١٣). موقف تركيا من أحداث التغير فى المنطقة العربية. بيروت : مجلة العلوم القانونية والسياسية . العدد الثانى .

(٨) أونيش، ضـــياء، (٢٠١٢) . التحول الديمقراطى فى تركيا، مجلة رؤية تركية . القاهرة : مركز ساتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. العدد ٥.

(٩) سـينكا، بيرم ، (٢٠١٧) . العلاقات التركية الإيرانية بعد الإنفاق النووى الإيرانى . (احمد عيشـة تـــرجـــمـــة) . ســـــوريـــا : مـــركـــز حـــرمـــون لـــلـــدراســـــات ، متاحه على الرابط : https: harmoon.org/archives/7218.

(١٠) جرغون، عرفات على، (٢٠١٦). العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع.. الإنفراج.. التوتر .القاهرة : مركز العربى للنشر والتوزيع .

(١١) ..... زيارة ارد وغان الى طهران . فصـــل جديد في العلاقات الإيرانية التركية"، وكالة مهر الإيرانية،رمز الخبر ٤١٠٤٩٠٣، متاح على الرابط : .https://2u.pw/S6JRZ

(١٢) أسماعيل، محمد صادق، (٢٠١٠) . من الشاه إلى نجاد.. إيران إلى أين، القاهرة : مركز العربى للنشر والتوزيع . ط١، ص١١ : ١٣.

(١٣) النفيســـى، عبد الله ، (٢٠١٥). المشـــروع الإيرانى فى المنطقة العربية والإســـلامية، عمان : دارعمار للنشر والتوزيع .مركزأمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

(١٤) العزاوى، جاسـم محمد حاتم ، (٢٠١٩). العلاقات التركية – الإيرانية بعد عام ٢٠١١. القاهرة : المركز الديمقراطى العربى للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية . ط١ .

(١٥) الشـــريف، عبد الله عيس ، (٢٠١٨) . دوافع العلاقات الإيرانية التركية وابعادها . القاهرة : المنتدى العربى لتحليل السياسات الإيرانية "أفايب" .

(١٦) خليفة، عبد الله آل، (٢٠١٧) ، التنافس التركى الإيرانى على العراق من القرن الخامس عشـــر حتى معركة الموصل . الرياض : مركز المالك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . ط١.

(١٧) مخاضه، على ، ٢٠١٥ . تركيا بين الكمالية والاردوغانية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

(١٨) الخفاجى ، حيدر ، (٢٠١٧) . العلاقات التركية الإيرانية ، بغداد : مركز البيان للدراســـات والتخطيط .

(١٩) دنى ، إيمان ، (٢٠١٤) . الدور الإقليمي لتركية فى منطقة الشـــرق الأوســـط بعد الحرب الباردة.الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط١ .

(٢٠) غزالي ، عبد الحليم ، (٢٠٠٧) ." الإسـلاميون الجدد والعلمانية الأصـولية في تركيا " . القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ط١ .

(٢١) إلياس، فراس محمد ، (٢٠١٦) . تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة . الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط١.

(٢٢) أبو دحل ، أسامة محمد ، (٢٠١١) . أثر صعود حزب العدالة والتحسين التركي على العلاقات التركية– الإسرائيلية . رسالة ماجستير غير منشورة . فلسطين : جامعة غزة .

(٢٣) ..... الموقع الرسمى لوزارة الخارجية التركية باللغة العربية . سياسة"صفر مشاكل" مع الجوار ...http:www.mfa.gov.tr/Komsularla–sifir–sorum–politiKamij–ar.maf

(٢٤) عباس ، منى عبد الفتاح ، (٢٠١٧) . النظام السياسى فى إيران، مدخل إلى النظم السياسية فى إيران . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والستراتيجية . العدد ١٨٦ .

(٢٥) بنى هميم ، محمد بن عبد الله ، (٢٠٢٠) . هياكل الحكم فى إيران . الرياض : المعهد الدولى للدراسات الإيرانية ، "رصانة" .

(٢٦) عبد الحسين ، ياسر ، (٢٠١٥) . السياسة الخارجية الإيرانية، مستقبل السياسة فى عهد حسن روحانى . بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ط ١ .

(٢٧) بوعلى ، صـــوفيا ، (٢٠١٦) . الدور الإقليمى التركى فى ظل المتغيرات الراهنة "٢٠١٠ – ٢٠١٥" . رسالة ماجستير غير منشوره . الجزائر : جامعة العربى التبس .

(٢٨) حموده، عمران عيس ، (٢٠١٤) . العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات العربية بعد عام ٢٠١١ . العراق : مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية . العدد ٣٥ .

(٢٩) العبيدى، مثنى فايق ، الرؤية التركية للبرنامج النووى الإيرانى ...التطورات والمحددات، مجلة أراء حول الخليج متاح على الرابط . http://2U.PW/oSmFo

(٣٠) ..... بيان وزارة الخارجية التركية رقم ٢٨٩ . حول زيارة الســـيد محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني لتركيا ، التاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠١٣ متاح على الرابط : .https://2u.pw/YURHR

(٣١) محمد حسين ، على ، (٢٠٠٧) .التنافس الاقليمى والدولى فى منطقة اسيا الوسطى والاسلامية " إيران وتركيا نموذج" ..العراق : مركز الدراسات الدولية . جامعة بغداد . دراسات دولية، العدد٣٤ .

(٣٢) إلياس، فراس ، (٢٠٢٠) . مخرجات قمة روســـيا وتركيا وإيران خطوة عملية باتجاه الحل السياسى لأزمة سوريا . أنطاكيا : سبوتنك عربى .

(٣٣) خميس ، عطا عبد الغنى ، (٢٠١٥) . السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية"٢٠١١ – ٢٠١٣" . رسالة ماجستير غير منشوره . فلسطين : جامعة الأقصى .

(٣٤) اللباد ، مصـــطفى ، (٢٠١٥) . الجماعات البحثية العربية "بين إيران و تركيا" . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات . مجلة السياسة الدولية . المجلد ٥ ، العدد ٢٠١ .

(٣٥) الأحوازى ، صـباح الموسـوى ، (٢٠١٤) . مرتكزات السـياسـة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية . عمان : دار عمار للنشر والتوزيع، مركز أمية للدراسات والبحوث، ط٢، ص٩٢ : ١٠٢.

(٣٦) عبد الرازق ، سعيد ، انقرة، (٢٠١٧) . إيران تحاول مد نفوذها خارج حدودها... ولأتريد التصعيد معها . أبو ظبى : جريدة الشرق الأوسط ، أرشيف جامعة بغداد ، العدد ١٣٩٦٧ .

(٣٧) ضويحى ، بسام وأخرون ، (٢٠١٦) . استراتيجيات عمل ولاية الفقية الإيرانى فى الوطن العربى والعالم الاسلامى – المرئيات – النتائج، عمان : دار عمار للنشر والتوزيع .

(٣٨) يوجيســـوي، وحيد ، (٢٠٢٠) . التقارب الأخير بين إيران وتركيا : هل هو راســـخ أم علاقة مواءمات؟ . برلين : المركز الديمقراطى العربى .

(٣٩) فراس إلياس، مخرجات قمة روســيا وتركيا وإيران خطوة عملية باتجاه الحل الســياســـى لأزمة سوريا، (أنطاكيا : سبوتنك عربى، ٢٠٢٠)، ص٣.

(٤٠) أســـامة محمد أبو دحل، أثر صـــعود حزب العدالة والتحســـين التركي على العلاقات التركية–الإسرائيلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (فلسطين: جامعة غزة، ، ٢٠١١) .

(٤١) عطا عبد الغنى خميس، الســـياســـة الإيرانية تجاه الثورات العربيو"٢٠١١ – ٢٠١٣"، رســـالة ماجستير (غير منشوره)، (فلسطين: جامعة الأقصى، ٢٠١٥) ..١

(٤٢) ســعيد عبد الرازق، انقرة، إيران تحاول مد نفوذها خارج حدودها... ولأتريد التصــعيد معها، (أبو ظبى : جريدة الشرق الأوسط ، أرشيف جامعة بغداد ، العدد ١٣٩٦٧ ، ٢٠١٧) .

(٤٣) بســـام ضـــويحى وأخرون، اســـتراتيجيات عمل ولاية الفقية الإيرانى فى الوطن العربى والعالم الاسلامى – المرئيات – النتائج، (عمان : دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ١٧٧.

(٤٤) وحيد يوجيسوي، التقارب الأخير بين إيران وتركيا : هل هو راسخ أم علاقة مواءمات؟، (برلين : المركز الديمقراطى العربى، ٢٠٢٠)، ص ٣٦.

(٤٥) الخماش ، زنا عبد العزيز ، (٢٠١٠) . العلاقات التركية الإســـرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية . عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١ .

(٤٦) القاضـــى، محمد حســـن ، (٢٠١٦)، القوة الإيرانية الناعمة : المصـــادر وحدود التأثير .القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاجتماعية . مجلة رؤى مصرية السنة الثانية . العدد١٦ .

(٤٧) الأحوازى ، صباح الموسوى ، (٢٠١٤) . مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية . عمان : دار عمار للنشر والتوزيع، مركز أمية للدراسات والبحوث، ط٢ .

(٤٨) أبو النور ، محمد محسن ، (٢٠١٦) . تقاطعات المصالح الروسية – الإيرانية بسوريا بعد الإتفاق النووى . القاهرة : مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والإجتماعية . مجلة رؤية تركية . السنة الخامسة ، العدد٢ .

(٤٩) الجبور ، عمران عيس حمود ، (٢٠١٤) . العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات فى المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١ . العراق : مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية . العدد ٥٣ .

(٥٠) سمير ، أيمن ، (٢٠٢١)، العلاقات التركية الإيرانية .... دائماً ضد العرب . أنقرة : مركز دراسات تركيا الآن .

(٥١)عثمان ، ناظم يونس ، (٢٠١٢) . الأكراد على طرفى الحدود العربية – التركية "التداعيات السياسية" بيروت : المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات . ط ١ .

(٤٥) ستاين ، أرون ، (٢٠١٧) . سياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا وإيران والعراق، بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط .

(٥٢) مرسى ، مصطفى عبد العزيز، (٢٠٠٧) . المأزق العربى ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية ، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . مجلة شئون عربية . العدد ١٢٩.

(٥٣) آراس ، بولنت ، (٢٠١٢) .السياسة الخارجية التركية ... نظرة من الداخل، فى بولنت آراس وأخرون (محرر)، التحول التركى تجاه المنطقة العربية . عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط .

(٥٤) القاضى، محمد حسن ، (٢٠١٦)، القوة الإيرانية الناعمة : المصادر وحدود التأثير .القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاجتماعية . مجلة رؤى مصرية السنة الثانية . العدد١٦.

(٥٥)عباس ، ثائر ، (٢٠١٤) . روحانى يبحث الانفتاح الاقتصادى عبر تركيا . أبو ظبى : جريدة الشرق الأوسط . أرشيف جامعة بغداد . العدد ١٢٩٧٨ .

(٥٦) سلامه ، معتز ، (٢٠١٧) .سياسات التغلغل: تأثير التدخلات الايرانية على الأمن القومى العربى، التقرير الإستراتيجى العربى . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

(٥٧) على ، عبد القادر محمد ، (٢٠١٦) . الموقع الجيوسياسى لتركيا وأهميته فى الاستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . حلب : مركز أدراك للدراسات والاستثمار .

(٥٨) عبد الفتاح ، بشير ، (٢٠١٤) . الحسابات التركية والإيرانية بشأن أزمة "داعش" . القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "شئون عربية" . العدد ١٥٩ .

(٥٩) قاســـم محمد حســـين ، ســـهرة ، (٢٠١٧) . أثر التنافس التركى الإيرانى على الأمن الإقليمى الخليجى، رسالة دكتوراه غير منشوره . القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .

المرجع باللغة الأنجليزية :

(1) Kemal Kirisci,how to red Turkey's election results, www.brookings.edu[/ order- from- chos/ 25/ 06 /2018.

(2) Mohamed Auoob, beyoned the democratic wave in the arab worled: themiddle easts turko- persian future, insight turkey. vol.13,2011.

(3) A aronsteind &c.Bleek phillpp,turkish- iranian Relations,From "Friends with BeneFits" to " its complicated" ,in sight turekey AnKara,,2012. vol 14 .

(4) Hentov, Turkeys global strategy : " Turkey and Iran", LSE repoets – special reporets, london, E 2012, p 33.

(5) Aaron - philippc.Bleek, (2012) . trkish – iranian From "Freinds with Benefits" to "its complicated". Ankara: insight turkey,vol.14 .

(6) Louis Marie, (2012) . lesrelation Irano – Turqes,Entre necessite D,Allance Et Rivalites historiQues institutd erelation sinter national eset strategiques, Pari.p5.

(7) (2) Gawdat Bahgat . (2014) . Iran-Turkey energy Cooperation: strategical Implications . TheMiddle East Polict Counci . V21,National Defense University,Washington, P121